ملك النحاة الحسن بن صافي وآراؤه النحوية والصرفية (489 . 568هـ/ 1096 . 1173م):

د.ناصر مولود الأمين الجبو
جامعة بدر/ كلية الآداب

مقدمة:

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، وبعد:

فلا يمكننا أن نفهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، إلا بفهم لغتنا العربية، ومِن فضل الله علينا أنْ سَخَّر لنا علماء أفاضل أجلاء، وضعوا على عاتقهم مسؤولية النهوض بهذا الدين وهذه اللغة، ومن هؤلاء العلماء: ملك النحاة أبو نزار الحسن بن صافي، ولهذا اخترتُ هذا الموضوع الذي يتناول شخصية نحوية مغمورة، قليلٌ منا مَن يعرفها، ولعل السبب في ذلك ضياع كتبه، وأيضًا شدة لسانه على النحاة، وأيضًا خروجه بآراء يُخالف بها غيره، فملك النحاة لا يحب التعصب؛ ولهذا انفرد بآراء مغايرة لآراء النحاة الآخرين، وكان فظّاً غليظًا على بعض النحاة كسيبويه، وابن جني، والفارسي، وهذا ما جَعل بعض النحاة كابن بري والسخاوي يَقْسُونَ في الرد عليه، ويمكن تناول الموضوع تحت العناوين الآتية :

1 – اسمه ونسبه ومولده :

هو أبو نزار الحسن بن أبي الحسن صافي بن عبدالله بن نزار بن أبي الحسن البغداديّ النحوي، مولى الحسين بن الأرموي التاجر، المعروف بملك النحاة، وُلد ببغداد سنة (489هـ) في الجانب الغربي في محلة تُعرف بشارع دار الرقيق، ثم انتقل إلى الجانب الشرقي من بغداد إلى جوار دار الخلافة، وهناك قرأ وأتقن علوم العربية المتعددة كالنحو، والعلوم الشرعية كالقراءات، والحديث النبوي الشريف، والفقه وأصول الفقه، وعلم الخلاف [1].

2 – مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

أتقن (ملك النحاة) أبو نزار الحسن بن صافي عددًا من العلوم التي جمعها خلال أربعين سنة في رحلته العلمية، مما مكنه من تصدر حلقات التدريس في أحد جوامع بغداد، وتذكر المصادر أنه سكن مدينة

---

1 – ينظر: معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 1411 هـ – 1991م، 493/2، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القِفطي (ت624هـ)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط 1، 1406هـ، 1986م، 305/1 – 310 ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر(ت681 هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977م، 134/1 ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2، 1399هـ – 1979م، 504/1، ومعجم المؤلفين في تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 4 شعبان 1376هـ – 6 آذار 1975م (من المقدمة)، 230/3 .

واسط مدة من الزمن، وذلك بعد سنة عشرين وخمسمائة للهجرة، وحَمَلَ عنه أهلها أدبًا وعلمًا كثيرًا[2]، ثم سافر بعدها إلى بلاد خراسان وكَرْمَان وغَزْنَة، ثم سافر إلى بلاد الشام، إلا أنه خرج منها ليعود إليها ويستوطن بها في رعاية الأمير أبي القاسم محمود بن زنكي الذي ظل يكرمه ويحسن إليه حتى آخر عمره رحمه الله، [3] .

* وأما أقوال العلماء في حقه فكثيرة، منها: قال ابن عساكر (ت571هـ) بعد أن ترجم له بشكل مفصل: " كان صحيح الاعتقاد، كريم النفس"[4] .

وترجم له القِفْطِيُّ (ت646هـ) بقوله: "أحد الفضلاء المبرِّزين، بل واحدُهم فضلاً، وماجدُهم نبلاً، وكبيرُهم قدرًا، ورَحِيبُهم صدرًا، قد غَلبتْ عليه سمةُ مَلِكِ النحاة، وشهدتْ بفضله ألسُنُ خُلّانه والعِداةُ، سمح البديهة في المقاصد النبيهة، عزيز النفس كثير الأنفة عن المطالع الدنية بالمطالب النّزيهة، والمراتب الوجيهة، ولقد كانت نجابته للنّحاة بضاعة وافية، وبراعة يراعته للكفاة كافية، يأخذ القلم فيَمْشُقُ الطِّرْسَ[5] في عَرْضه نظمًا يُعْجِز، ونثرًا يُعْجِب، ونكتًا تُرقِص. ونُتفًا تُطرِب"[6].

فقيه نحوي لغويّ، شاعر ناثر، حسن الشعر والرسائل، عارف بالنحو واللغة، درس النحو وبرع فيه حتى صار أنحى أهل طبقته، وكان فصيحًا فَهِمًا ذكيا ، له نظمٌ وَرَصْفٌ حَسَنٌ، إلا أنه كان عنده عُجْبٌ بنفسه، وتِيهٌ بعلمه، لَقَّب نفسَه: (ملك النحاة)، وكان يسخط على من يخاطبه بغير ذلك [7] .

"وكان مطبوعًا متناسب الأحوال والأعمال، يَحكم على أهل التمييز بحكم مُلْكِه فيُقبَلُ ولا يُستَثْقَلُ، يقول: هل سيبويه إلا من رعيّتي وحاشيتي! ولو عاش ابن جنّي لم يسعه إلا حمل غاشيتي، مُرُّ الشِّيمة، حُلو الشتيمة"[8] .

وقال شُمَيْم الحلبي: "كنت أقرأ على ملك النحاة فاتفق يوماً أن كان عنده جماعة يقرأون عليه شيئاً من النحو، فجرى بحث فقلت: قال أبو علي الفارسي فيها كذا، وقال ابن جني كذا، فقال: وايش كان ذلك الكلب أبو علي الفارسي، وايش كان ذلك الكب ابن جني، قال شُمَيْم: فتقدَّمْتُ إليه وقلتُ له: يا سيدنا هؤلاء هم علماء النحو وكبراؤه، فإذا قلت إنهم كلاب، وأنت تدَّعِي مَلِكَ النحاة فتصير إذاً مَلِكَ

2 – ينظر: طبقات الشافعية، لأبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة،(ت851هـ)،تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط 1407هـ، 302/1، وهدية العارفين 279/1 .

3 – ينظر: خريدة القصر وجريدة العصر، للعماد الأصفهاني(ت597هـ)، حققه وشرحه: محمد بهجة الأثري، المجمع العلمي العراقي، 1375هـ، 1955م، 47/10 .

4 – تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسين المعروف بابن عساكر(571هـ)، تحقيق: علي شيري، مطبعة دار الفكر، بيروت، 1415هـ، 76/13 .

5 – المَشْق: جَذْبُ الشيء ليمتدَّ ويطول، والمراد: مد الحروف بالكتابة. ينظر: معجم الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط 3، 1429هـ، 2008م، مادة (مشق)، ص989 ، والطِّرْس: الصحيفة، ويقال هي التي مُحيتْ ثم كُتبت، والمقصود أنه يملأ الصحف بالكتابة . ينظر: معجم الصحاح، مادة (طَرَسَ)، ص 637 .

6 – إنباه الرواة 344/1 .

7 – ينظر: إنباه الرواة 341/1 .

8 – إنباه الرواة 344/1 – 345 .

الكلاب لا مَلِكَ النحاة، قال: فقل لي: والله صدقتَ هؤلاء هم علماءُ النحو، قال: فلم أسمع منه بعد ذلك مثل هذا الكلام"[9] وهذا يدل على أنه ترك السخرية والاستهزاء من علماء النحو ؛ لأنه ملكهم .

وقال اليافعي: (ت768هـ) "كان نحويًا بارعًا، أصوليًا متكلمًا، رئيسًا ماجدًا" [10] .

وذكره ابن قاضي شهبة (ت581هـ) بقولك: :"كان متفننًا في العلوم غزيرَ الفضل، لكنْ كان عنده عُجْبٌ في نفسه وَتِيه ..."[11] .

وعَدَّهُ السيوطي (ت911 هـ) مِن أئمة النحاة، غزيرَ الفضلِ، مُتَفَنِّنًا في العلوم[12] .

وترجم له كحالة بأنه: "نحوي، فقيه، أُصوليٌ، متكلمٌ، أديبٌ، مقرئ، شاعرٌ "[13] .

ووصفه الزِّرِكْلِي بأنه: " فاضل، شاعر، من كبار النحويين، لقب نفسه بملك النحاة"[14]، ولُقِّبَ أيضًا بـ (حجة العرب)[15] فتبين بهذا أنَّ ألقابه متعددة، وهذا يدل على فضله ومكانته وسعة علمه .

3 – شيوخه:

تشير مصادر ترجمة ملك النحاة أبي نزار الحسن بن صافي إلى أنه دَرَسَ على يد علماء أجلاء، يرجع إليهم الفضل بعد الله في إظهار هذا العالم ليفيد الأمة بعلمه، ومن هؤلاء العلماء:

1 – أبو طالب الحسين بن محمد بن علي بن الحسن الزينبي (512هـ)، أخذ عنه ملك النحاة علمَ الحديث[16].

2 – أبو العباس الأشنهي, أحمد بن موسى بن حوشين(ت515هـ)، أخذ عنه مَلِكُ النحاةِ علمَ المذهب[17] .

3 – أبو الحسن علي بن أبي زيد محمد بن علي المعروف بالفصيحي الاستراباذي النحوي(ت516 هـ)، وأخذ عنه ملك النحاة الحسن بن صافي علمَ النحو[18] .

4 – أبو الفتح أسعد بن محمد بن أبي نصر الميهني)(ت527هـ)، وقيل غير ذلك[19], وقد أخذ عنه أبو نزار الحسن بن صافي علم الخلاف[20] .

---

9 – بغية الطلب في تاريخ حلب 2390/5 .

10 – مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، لأبي محمد بن عبد الله بن أسعد اليافعي (ت768هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط 2، 1390هـ، 1970م، 386/3 .

11 – طبقات الشافعية 302/1 .

12 – ينظر: بغية الوعاة 504/1 – 505 .

13 – معجم المؤلفين 230/3 – 231 .

14 – الأعلام، خير الدين الزِّرِكْلي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4 ، 1979 م، 193/2 .

15 – ينظر: : بغية الطلب في تاريخ حلب 2390/5 – 2391 .

16 – ينظر: تاريخ دمشق 71/13 .

17 – ينظر: تاريخ دمشق 71/13 .

18 – ينظر: تاريخ دمشق 71/13، ووفَيَات الأعيان337/3.

19 – ينظر: خريدة القصر 333/2 .

20 – ينظر: تاريخ دمشق 71/13 .

5 – أبو الفتح ابن برهان الأصولي الحمامي البغدادي (518هـ)، أخذ عنه أبو نزار الحسن بن صافي علمَ أصول الفقه[21] .

6 – أبو عبيد الله محمد بن أبي بكر القيرواني, وقرأ عليه أبو نزار الحسن بن صافي علم الكلام[22].

4 – تلاميذه:

كانت مجالس أبي نزار الحسن بن صافي وحلقاتُه العلميةُ عامرةً بطلبة العلم, وفي هذه المجالس تُناقش العديد من المسائل، وقد ذَكرتْ كتبُ التراجم له ذلك, فقد تصدر للإفادة في بغداد وواسط وحلب وغيرها, فتخرج على يديه الكثيرُ منهم, وكان لبعضهم حلقات دراسية في مختلف العلوم، ومن هؤلاء التلاميذ:

1– أبو طالب الحسين بن محمد بن أسعد الحنفي, المعروف بالنجم (000 – 580 هـ) تقريبًا (000 – 1184م)[23] .

2– أبو المكارم محمد بن عبد الملك بن أبي جرادة الحلبي (565هـ)[24].

3– أبو القاسم علي بن الحسن المشهور بابن عساكر(571هـ)[25] .

4– أبو بكر عبد الله بن منصور الباقلاني الواسطي(593هـ)[26] .

5– أبو الفتح عثمان بن هيجون النحوي (ت599هـ)[27] .

6– أبو الحسن علي بن الحسن بن عنتر النحوي (ت601هـ)[28] .

7– شُمَيْم الحلبي: هو علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت المعروف بشُمَيْم الحلبي النحوي اللغوي، الشاعر، قدم بغداد وبها تأدب ، ثم توجه إلى الموصل والشام، وديار بكر، تُوُفِّيَ عن سِنٍّ عالية سنة (ت601هـ)[29] .

8– أبو المحاسن الفضل بن عقيل الدمشقي[30] .

9– فتيان الشاغوري المعلم: هو الشهاب فتيان بن علي الأسدي الحنفي الدمشقي، المعروف بـ (الشاغوري المعلم) الشاعر المعروف، أخذ عن ملك النحاة النحوَ وعلومَ العربية، وعند إقامته بالزبداني كان صاحب حلقة في جامع دمشق يُقرئ النحوَ، اتصل بالملوك والولاة الأيوبيين، توفي سنة (615هـ)[31].

10 – أبو نصر محمد بن هبة الله بن محمد, الدمشقي المشهور بابن الشيرازي (ت635هـ).

---

21 – ينظر: تاريخ دمشق 71/13 .

22 – ينظر: إنباه الرواة 343/1 ، وطبقات الشافعية 8/2 .

23 – ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (ت660هـ)، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر، دمشق، 1978م، 2745/6، ومعجم المؤلفين 46/4 .

24 – ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب 2390/5 .

25 – ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب 2390/5 .

26 – ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب 2390/5 .

27 – ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: د.عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت، 396/42 .

28 – ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب 2390/5 .

29 – ينظر: معجم الأدباء 27/4 .

30 – ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب 2390/5 ، ولم أعثر على سنة وفاته.

31 – ينظر: خريدة القصر 247/1 – 259 ، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن تغري بردي (ت847هـ)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر،1963م، 226/6 – 274 .

11 – الذباب, وهو راوٍ لشعر شخصيتنا: ملك النحاة أبي نزار الحسن بن صافي[32].

* وأمَّا أهم رواته الذين نقلوا عنه علمَه وشعرَه فهم:[33]

1– أبو بكر عبد الله بن منصور بن عمران الباقلاني الواسطي.

2 – أبو القاسم علي بن الحسن الحافظ، وقد ذكره في تاريخه.

3 – أبو المحاسن الفضل بن عقيل بن عثمان العباسي.

4 – أبو نصر محمد بن هبة الله بن الشيرازي الدمشقي .

5– مصنفاته:

صَنَّف ملك النحاة أبو نزار الحسن بن صافي مجموعة من المصنفات، ولكن كلها مفقودة إلاَّ المسائل العشر المتعبات إلى الحشر، ويمكن ذكرها كالآتي:

1 – أسلوب الحق في تعليل القراءات العشر، وشيء من الشواذ (مجلدان)[34] .

2 – التذكرة السفرية في البغية السنجرية (انتهتْ إلى أربعمائة كراسة)[35] .

3 – العروض مختصر محرَّر, وهو مصنَّف في الفقه على مذهب الشافعي وسماه: (الحاكم)[36] .

4 – كتاب الحاوي في النحو (مجلدان)[37] .

5 – ديوان مجموع من شعره[38] .

6 – العمدة في علم النحو (مجلد)[39] .

7 – كتاب المقامات، ألَّفَه على طريقة الحريري في مقاماته[40] .

---

32 – ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب 2390/5 .

33 – ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب 2429 – 432 ، وتاريخ الإسلام للذهبي 488/8 .

34 – ينظر: إنباه الرواة: 1 / 343 , وبغية الطلب في تاريخ حلب 5 / 2392، ومعجم المؤلفين 231/3 .

35 – ينظر: إنباه الرواة: 1 / 343 , وبغية الطلب في تاريخ حلب 5 / 2392، وبغية الوعاة 505/1، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، الرومي الحنفي الشهير بالملاَّ كاتب الجلبي والمعروف بحاجي خليفة(ت1017هـ– 1067م)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413هـ – 1992م، المجلد الأول، ص391، وسماه(:تذكرة ملك النحاة)، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، المجلد الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د ط، 1413هـ ، 1992م، ص 279 .

36 – ينظر: إنباه الرواة: 1 / 343 – 344, وبغية الطلب في تاريخ حلب 5 / 2392، ومعجم المؤلفين 231/3، وفي كشف الظنون المجلد الأول، ص 624 سماه: (الحاكم في أصول الفقه) .

37 – ينظر: إنباه الرواة: 1 / 343 – 344, وبغية الطلب في تاريخ حلب 5 / 2392، ومعجم المؤلفين 231/3، وبغية الوعاة 505/1، وفي معجم الأدباء 493/2: كتاب الحادي في النحو مجلدتان، فذكر أنَّ اسمه الحادي لا الحاوي، وكشف الظنون، المجلد الأول، ص 628.

38 – ينظر: شذرات الذهب 227/4، ووفيات الأعيان 93/2، وإنباه الرواة 344/1، وبغية الوعاة 505/1، وكشف الظنون، المجلد الأول، ص 815 .

39 – ينظر: إنباه الرواة: 1 / 344 , وبغية الطلب في تاريخ حلب 5 / 2392، وبغية الوعاة 505/1، وكشف الظنون، المجلد الثاني، ص 1170 .

40 – ينظر: خريدة القصر 129/3 – 130 ، ومعجم الأدباء 494/2، والوافي بالوَفَيَات الوافي بالوَفَيَات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت764هـ)، تحقيق: هلموت رتير، ط 2 ، 1961 م،89/13، وبغية الوعاة505/1، وكشف الظنون، المجلد الثاني، ص 1787، والأعلام 193/2 .

8 – مختصر في أصول الدين[41] .

9 – مختصر في أصول الفقه[42] .

10– المسائل العشر المُتْعِبَات إلى الحشر[43] .

11– المقتصد في الصرف[44] .

12– المنتخب في علم النحو[45] .

6 – وفاته:

بعد رحلة طويلة مع العلم تُوفي ملك النحاة أبو نزار الحسن بن صافي البغدادي النحوي، بعد أنْ ناهز الثمانين(أي قاربها)، في دمشق يوم الثلاثاء، ودُفِنَ يوم الأربعاء التاسع من شوال سنة (568) للهجرة بمقبرة الباب الصغير– رحمه الله رحمة واسعة– [46] .

وقد ذكر الأديب (فِتْيَان المُعَلِّم)، المعروف بفتيان الشاغوري أنه رآه في المنام بعد موته، فقال: ما فعل الله بك... ؟ فقال: أنشدته قصيدة، ما في الجنة مِثْلُها، فعَلِقَ بحفظه أبياتٌ منها:

يَا هَذه أَقصري عَن العَذْل فَليس في الحقِّ وَيْكِ مِن قِبَلِ

يَا ربِّ هَا قد أتيتُ مُعْتَرِفًا بمَا جَنَتْهُ يَدايَ مِن زَلَلِ

مَلآنَ كَفٍّ بكلِّ مأثُمَةٍ صِفْرَ يَدٍ مِن مَحَاسنِ العَمَلِ

فَكَيفَ أَخشَى نَارًا مُسْعَّرَةً وَأَنتَ يَا ربِّ في القيَامَة لي؟

قال: فو الله منذُ فَرغَتُ مِن إنشادها ما سَمِعْتُ حَسِيسَ النارِ[47] .

7 – آراؤه:

لملك النحاة آراء مختلفة، منها ما هو قوي مقبول، ومنها ما هو ضعيف مردود، وهذه هي المنهجية الحقيقية للعلم، فكل يؤخذ من قوله ويُردُّ إلا رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – هذا من ناحية الشرع، وأمَّا مِن ناحية علوم العربية كالنحو والصرف واللغة فكل واحد من علمائنا له أعظم التقدير والاحترام، ونأخذ من أقوالهم ما كان قويًّا وفيه حجة بالغة، ونتوقفُ عن أخْذِ ما كان مِن أقوالهم ضعيفَ الحجة غيرَ معتمدٍ على شاهد، من قرآنٍ أو حديثٍ أو شعرٍ، أو حجةٍ عقليةٍ قويةٍ.

---

41 – ينظر: إنباه الرواة: 1 / 344 , وبغية الطلب في تاريخ حلب 5 / 2392 .

42 – ينظر: إنباه الرواة 1 / 344 , وبغية الطلب في تاريخ حلب 5 / 2392، ومعجم المؤلفين 231/3 .

43 – ينظر: تاريخ الإسلام 398/42، وبغية الوعاة505/1، والأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1422،1هـ ،2001 م، 196/3 – 217، وآراء ابن بري النحوية، د. فرَّاج ابن ناصر بن محمد الحمد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمادة البحث العلمي، ط 1، 1429هـ، 2008م، 59/1 – 60 .

44 – البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، تحقيق : محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ط 1 ، الكويت، 1407هـ، ص 15، وفي بغية الطلب في تاريخ حلب 5 / 2392:(المعتضد)، وفي بغية الوعاة 505/1: (المقتصد في التصريف) .

45 – ينظر: إنباه الرواة 343/1 .

46 – تاريخ مدينة دمشق 13 / 76 ، وطبقات الشافعية 1 / 302 ، ووَفَيَات الأعيان 93/2 ، وتهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر، عبد القادر بدران(معاصر)، طبعة دمشق، 1349 هـ – 1351هـ، 4 / 173 .

47 – ينظر: خريدة القصر 173/3 ، ومعجم الأدباء 501/2 – 502 .

وهذا العالِم له آراء منها ما هو منقول في المصادر والمراجع، وأكثرها مفقود؛ لأنَّ أغلب كتب ملك النحاة لم تَرَ النور، فهي ما زالتْ مفقودة إلى الآن، ولم يعثروا إلا على مسائل معدودة له، منها عشر مسائل حَيَّرَتِ النحاةَ وأتعبتْهم – في نظره – ، وسماها: (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر)، وقد أجاب هو عنها ورَدَّ عليه وناقشه فيها بعضُ النحاة الآخرين كالسخاوي وابن بري، ويُمكن ذكرُ بعض هذه الآراء والمسائل كالآتي:

*المسألة الأولى (الاختلاف في حذف خبر(أنَّ) في الآية 35 من سورة المؤمنون) :

سأل ملكُ النحاةِ عن قوله عز وجل: (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابًا وعظامًا أنكم مخرجون)(المؤمنون:35)، فقال: إنَّ (أنَّ) الأولى لم يأت لها خبر.

وسأل عن العامل في (إذا)؛ ثم قال: (إذا) بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر؛ فإذا قلتَ: تقديره: مُخرَجُونَ وقتَ موتكم، كان محالاً؛ لأن الإخراج وقت الموت لا يُتصور؛ لأنه جمع بين ضدين.

ثم أجاب هو عما سأل فقال: والجواب: أمَّا الأول فنقول: إن العرب قد حَذفتْ خبر (أنَّ) كثيرًا في شعرها وكلامها، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى ولاسيما إذا دل على الخبر مثله، وههنا خبر الثانية دل على خبر الأولى، ونوي عاملا في (إذا) والتقدير: أيعدكم أنكم مخرجون بعد وقت مماتكم؛ إلا أن (بعد وقت) حُذفت وأُريدت.

ألا ترى إلى قوله عز وجل: {ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون} (الزخرف:39) و(ينفعكم) لا يعمل في ظرفين مختلفين أحدهما حال والآخر ماض، وذلك محال؛ ولكن المعنى: ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظَلمتم، وكذلك يضارع هذا قوله عز اسمه: {إن مع العسر يسرا} والعسر ضد اليسر، والضدان لا يجتمعان، ولكن الأصل: إن مع انقضاء العسر يسرًا، إلا أنَّ المضاف حُذف[48] .

وأما فائدة تكرير (أنَّ) فالعربُ تكرر الشيء في الاستفهام استبعادًا، كما يقول الرجل لمخاطبه، وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد: أأنت تجاهد، أأنت تجاهد!! فكذا هاهنا، قالوا: أيعدكم أنكم مخرجون أنكم مخرجون استبعادًا[49].انتهى كلام ملك النحاة .

هكذا تعرض ملك النحاة لهذه المسألة، ويمكن تلخيصها كالآتي:

* ذكر النحاة في إعراب قوله تعالى:{أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وكنتم ترابًا وعظامًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ } (المؤمنون:35) ستةُ أوجهٍ:

الأول: أنَّ اسم «أنَّ» الأُولى مضافٌ لضميرِ الخطاب حُذِفَ وأقيم المضافُ إليه مُقامَه، والخبرُ قولُه: {إِذَا مِتُّمْ} و {أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ} تكريرٌ لـ «أنَّ» الأولى للتأكيدِ والدلالةِ على المحذوفِ، والمعنى: أنَّ إخراجَكم إذا مِتُّمْ وكُنْتُم[50].

48 – سفر السعادة وسفير الإفادة، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي(ت643هـ)، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: الدكتور محمد أحمد الدالي، وقدم له: الدكتور شاكر الفحام، دار صادر، بيروت، ط 21415هـ، 1995م، 774/2 – 775 .

49 – سفر السعادة وسفير الإفادة، 774/2 – 775، والأشباه والنظائر في النحو، 196/3– 197 .

الثاني: أنْ تُجعل (مُخرَجون) خبرَ (أنَّ) الأولى، و(أنكم) الثانية كُرِّرتْ للتأكيد لمَّا طال الكلام حسن التكرار، وعلى هذا يكون (مخرجون) خبر أنكم الأولى، والعامل في هذا هو هذا الخبر، وكان المبرَّد يأبى البدل لكونه من غير مستقبل، إذ لم يُذكَرْ خبرُ أنَّ الأولى ، وهو قول الفراء والجَرمي وأبي العباس المبرد[51] .

وتكون الثانية كُرِّرَتْ توكيدًا لتراخي الكلام، على حد قوله سبحانه: {إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين}(يوسف:4)، فكرر (رأيتُهم) توكيدًا لتراخي الكلام، ويكون انتصاب (ساجدين) بـ (رأيتُ) الأولى، كأنه قال: رأيت أحد عشر كوكبًا والشمس والقمر ساجدين؛ ومثل قوله سبحانه: {لا تَحْسِبَنَّ الذين يَفْرَحُونَ بما أَتَوْاْ ويُحِبُّونَ أنْ يُحْمَدُوا بما لم يَفْعَلُوا فلا تَحْسِبَنَّهُم بمفازةٍ مِّنَ العذابِ}(آل عمران:188) فيكون (تحسبنهم) توكيدًا لتراخي الكلام[52]، ومن ذلك قولهم في النداء:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكُمُ لا يُوقِعَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ [53]

الثالث: أنَّ {أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ} مُؤَوَّلٌ بمصدرٍ مرفوع بفعلٍ محذوفٍ، ذلك الفعلُ المحذوفُ هو جوابُ «إذا» الشرطيةِ، وإذا الشرطيةُ وجوابُها المقدَّرُ خبرٌ لـ «أنَّكم» الأولى، تقديرُه: يَحْدُث أنكم مُخْرَجون[54].

الرابع: كالثالثِ في كونِه مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ، إلاَّ أنَّ هذا الفعلَ المقدَّرَ خبرٌ لـ «أنَّ» الأولى، وهو العاملُ في «إذا»[55] .

الخامس: أنَّ خبر الأولى محذوفٌ لدلالةِ خبرِ الثانيةِ عليه، تقديرُه: أنكم تُبْعَثُون، وهو العاملُ في الظرف، وأنَّ الثانية وما في خبرِها بدلٌ من الأولى، وهذا مذهبُ سيبويه[56].

وقد وجه أبو علي الفارسي قول سيبويه في هذه الآية على وجهين [57]:

---

50 – ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، د ط، 954/2 .

51 – ينظر: معاني الفراء 234/2 – 235، والمقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تحقيق: حسن حمد، ومراجعة: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 1999، 619/1 – 620، وتفسير البحر المحيط 374/6 ، والتبيان في إعراب القرآن 954/2 .

52 – الأشباه والنظائر في النحو197/3 ، وسفر السعادة وسفير الإفادة 777/2.

53 – البيت من البحر البسيط لجرير في ديوانه: 212 ، والكتاب 53/1، 205/2، والمقتضب 229/4، والخصائص 345/1، وأمالي ابن الشجري 83/2، ومغني اللبيب 457/2، وخزانة الأدب 298/2 .وقال المبرد: الأجود: يا تيمُ تيمَ عَدِيٍّ – بضم تيم الأولى وفتح تيم الثانية –لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف، ولا إزالةَ شيء عن موضعه. المقتضب 229/4 . وهناك ضبط آخر وهو: بفتح تيم الأولى والثانية . ينظر: شرح المفصل، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1422هـ ، 2001 م ، 346/1 .

54 – ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور جاد مخلوف جاد، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، قدّم له وقرّظه: الدكتور أحمد محمد صيرة، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط 1، 1414هـ، 1994م، 182/5 .

55 – ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 182/5 .

56 – ينظر: الكتاب، سيبويه 467/1، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون 182/5 .

أحدهما: أن يكون قد حذف مضافًا من (أن) الأولى تقديره: أيعدكم أن إخراجكم إذا متم، فيصح حينئذ أن يبدل (انكم مخرجون) من (أن) الأولى؛ لأنها قد تمت.

وإنما احتاج إلى حذف هذا المضاف من جهة أن (إذا) ظرف زمان، وظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجثث، فإذا حملت وقوله: (أنكم إذا متم) على تأويل: أن إخراجكم إذا متم، تم الكلام وصارت إذا خبرا لـ (أن) على حد قولهم: الليلة الهلال، تريد: الليلة حدوث الهلال أو ظهوره، ولولا ذلك لم يجز لأن الهلال جثة والليلة ظرف زمان، ومثل الآية في حذف المضاف قوله عز وجل: {هل يَسْمِعُونكم إذْ تُدْعَوْنَ}(الشعراء:72)، لابد من تقدير مضاف محذوف تقديره: هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون؛ فحذف الدعاء وهو يريده.

والثاني في توجيه أبي علي لقول سيبويه، وهو أن يكون خبر (أن) محذوفا تقديره: أيعدكم أنكم إذا متم مخرجون، ثم حذف خبر (أن)، لدلالة [خبر] (أن) الثانية عليه، على حد قوله عز وجل: {والله ورسوله أحق أن يرضوه} تقديره: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، فحذف خبر المبتدأ الأول استغناء عنه بخبر الثاني، وعلى ذلك قول الشاعر:

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندكَ راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ[58]

تقديره: نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض إلا أنه حذف استغناء عنه بالخبر الأخير[59].

السادس: أنَّ يكون {أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ} مبتدأٌ، وخبرُه الظرفُ مقدَّماً عليه، والجملةُ خبرٌ عن «أنكم» الأولى، والتقديرُ: أيَعِدُكم أنَّكم إخراجُكم كائنٌ أو مستقرٌ وقتَ موتِكم، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في «إذا» «مُخْرَجُون» على كلِّ قولٍ؛ لأنَّ ما في خبر «أنَّ» لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها «مِتُّم» لأنه مضافٌ إليه، و «أنَّكم» وما في خبره في محلِّ نصبٍ أو جرّ بعد حَذْفِ الحرفِ، إذ الأصلُ: أيَعِدُكم بأنَّكم، ويجوزُ أَنْ لا يُقَدَّرَ حرفُ جرّ، فيكونُ في محلِّ نصبٍ فقط نحو: وَعَدْتُ زيداً خيراً[60].

والراجح القول السادس وهو: أنَّ يكون {أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ} مبتدأٌ، وخبرُه الظرفُ (إذا) مقدَّماً عليه، على معنى إخراجُكم إذا متم، والجملةُ خبرٌ عن «أنكم» الأولى، والتقديرُ: أيَعِدُكم أنَّكم إخراجُكم كائنٌ أو مستقرٌ وقتَ موتِكم، وقد قال عنه أبو حيان: " وهذا تخريج سهل لا تكلف فيه "[61] .

وأيضًا يمكن ترجيح ما ذهب إليه الفراء والجَرْمي والمبرد، وهو أنَّ خبر(أنَّ) الأُولى هو (مُخْرَجُونَ)، وكُرِّرَتْ (أنَّكم) توكيدًا، وحَسُنَ ذلك لطول الفصل .

---

57 – المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط 1، 1405 هـ ، 1985 م، 668 – 672، وسفر السعادة وسفير الإفادة، لعلي بن محمد ابن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: 643 هـ)، المحقق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام ، دار صادر، ط 2، 1415 هـ ، 1995 م،2 / 779 – 781، والأشباه والنظائر في النحو، 198/3 – 199.

58 – من بحر المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه، ص 239، والكتاب 75/1، وأمالي ابن الحاجب 726/2، وخزانة الأدب 295/10، 476، ومغني اللبيب 622/2 .

59 – ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة 780/2 – 781 .

60 – ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 182/5 – 183 .

61 – تفسير البحر المحيط 374/6 .

* وأمَّا الشق الثاني من المسألة الأولى وهي: وسأل ملك النحاة عن العامل في (إذا)؛ ثم قال: (إذا) بمعنى الوقت، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر، فإذا قلتَ: تقديره: مُخْرَجُونَ وقت موتكم، كان مُحالاً؛ لأن الإخراج وقت الموت لا يُتصوَّر؛ لأنه جَمْعٌ بين ضدين[62].

ويتلخص رَدُّ ابن بري على ملك النحاة في النقاط الآتية:

– أما قوله: إنَّ العامل في (إذا) محذوف، وهو خبر (أنّكم) الأُولى، دل عليه خبر (أنكم) الثانية، وتقديره: مُخْرَجُونَ، فهذا إنما يكون على ما ذهب إليه مَن أخبر (أنكم) الأولى محذوف، ولكن هناك أقوالاً أخرى في الآية يكون فيها الخبر موجودًا غير محذوف .

– قوله: إنَّ (إذا) بمعنى الوقت، وأنه يُضاف إلى الجمل على تأويل المصدر يوجب أنَّ (إذا) تُضاف إلى المفرد، مع أنها لا تضاف إلا إلى الجمل .

– أما تقدير (بعد) ليسلم من الإحالة فهو قول فاسد؛ لأنه مقرَّر عند الجميع النحويين أنه لا يصح أنْ يضاف إلى (إذا) لتوغلها في البناء وقلة تمكنها، فلا يجوز أنْ تقول: أكرمك بعد إذا أكرمتني ولا قبل إذا أكرمتني، ولم يُسمع ذلك إلا في (إذ)، نحو: يومئذ، وساعتئذ .

– إنما جاز أنْ يَعمل (مُخْرَجُون) في (إذا)، لتجاور الأزمنة وتقاربها، فمثلاً قوله تعالى: (ولن يَنفعَكم اليومَ إذْ ظلمتم أنكم في العذاب مُشْتَرِكُونَ) عَمِلَ (يَنفَعُكُم) في الظرفين (اليوم) و(إذْ) لتجاور الحالين، واتصال الحال الآخرة بحال الدنيا من غير فصل فصارتا كأنهما حال واحدة، وإنْ كان أحدهما للحال، والآخر للماضي، ومثل ذلك: (إنَّ مع العُسْرِ يُسْرًا) لمَّا تجاوَرَ الحالان كانا كأنهما متصاحبان .

– يمكن أنْ يكون (ينفعكم) قد عمل في الظرفين حملاً على المعنى، وتكون (إذ) مع ما أضيفتْ إليه بمنزلة العلة لوقوع العذاب، فكما يجوز: أنا أعاقبك اليوم لإساءتك إليَّ أمسِ، فكذلك يجوز: أنا أُعاقبك اليوم إذْ أسأتَ إليَّ أمسِ، وسبب ذلك تقارب المعنى[63] .

ويمكن أنْ تكون (إذْ) في الآية للتعليل سادة مسد لام التعليل، فلذلك جاز أنْ يَعمل الفعل في الظرفين، وإنِ اختلفا في الزمان لمَّا ضارع أحد الظرفين حرف العلة[64] ، قال أبو حيان:"وقيل: (إذْ) للتعليل حرفًا بمعنى (أنْ)"[65] ، وقال ابن مالك:"وتجيء (إذْ) للتعليل، كقوله تعالى: (وإذِ اعتزلْتُمُوهُمْ وما يَعْبُدُونَ إلاَّ اللهَ فأْوُوا إلى الكهفِ يَنشُرْ لكم مِّن رحمتِه)[66] ، وكقوله تعالى: (وإذْ لم يَهْتَدُوا به فسيقولون هذا إفكٌ قديمٌ)[67]، وكقوله تعالى: (ولنْ يَنفَعَكُمُ اليومَ إذْ ظَلَمتم)[68]"[69] .

---

62 – ينظر: الأشباه والنظائر في النحو 196/3 ، وآراء ابن بري النحوية634/1 – 636.

63 – ينظر: ملك النحاة ومسائله العشر، ص 88 – 97 ، وآراء ابن بري النحوية 634/1 – 635 .

64 – ينظر: ملك النحاة ، ص 94 .

65 – تفسير البحر المحيط 18/8 ، وينظر: الدر المصون 100/6 .

66 – سورة الكهف، الآية : 16

67 – سورة الأحقاف، الآية: 11 .

68 – سورة الزخرف، الآية: 39 .

69 – شرح التسهيل، لابن مالك 208/2 – 209 .

وأجاب السخاوي: "وأما قولك بعد السؤال الأول: وكذلك يَسأل عن العامل في (إذا)، ثم بَيَّنْتَ في جوابك أنه محذوف، فقولك هذا مبني على ما قام في نفسك من كون خبر (أنَّ) محذوفًا، وقد بَيَّنا أنه غيرُ محذوف إلا على أحد الوجهين الموجَّهِ بهما قولُ سيبويه؛ وإلا فهو موجود غير محذوف ..."[70] .

"أما على مذهب أبي العباس المبرد فالعامل عنده في (إذا) الاستقرار؛ لأنها في موضع خبر المبتدأ، وكذلك مذهب الأخفش، هي عنده معمولة الاستقرار المقدر في كل ظرف رفع فاعلا، وأمَّا على مذهب الجَرمي فإنَّ العامل عنده فيها (مُخْرَجُونَ) التي هي خبر (أنَّ) ..."[71].

"أما قولك: إن (إذا) بمعنى الوقت، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر بصحيح، وذلك ممتنع فيها، وفي (إذ) وفي (لمَّا) خاصة، ألا ترى أنه يَحْسُنُ أنْ تقول في نحو: (آتيك يومَ يَقْدُمُ زيد): آتيك يومَ قدومِ زيد، فتُقَدِّر ما بعد (يوم) بتقدير المصدر؟ ولو قلت: (آتيك إذا يقوم زيد) لم يحسن أنْ تقول: آتيك إذا قيام زيد، وكذلك (إذ) تقول: أتيته إذ قام، ولا تقول: أتيته إذ قيامه، وكذلك (لمّا)، تقول: أكرمتُه لمَّا قام، ولا تقول: أكرمتُه لمَّا قيامه؛ لأنَّ هذه الظروف لا تضاف إلى مفرد، ولا تستعمل إلا مضافة إلى الجمل"[72].

* المسألة الثانية – الكلام على قوله – صلى الله عليه وسلم – (مَن جمع مالاً مِن نَهَاوِشَ أَذهبه اللهُ في نَهَابِرَ)[73]

ومعنى نَهاوِش: الهوش والاختلاط، ومعنى النهابر: المهالك[74] .

ورَدَّ عليه ابنُ بري وغيرُهُ : "أنَّ هذه اللفظة تُروى على أوجه مختلفة، وجميعها يرجع إلى أصل واحد، وعدة أوجهها أربعة:

يُروى: من جمع مالا من (مَهَاوِش)، بالميم، وهذه هي المشهورة عند العلماء باللغة.

ويُروى: من (تَهَاوِش)، بالتاء وكسر الواو، وقد صححوه أيضًا.

ويُروى: من (تَهَاوُش)، بالتاء، وضم الواو، وهو صحيح أيضا.

ويُروى: من (نَهَاوِش)، بالنون وكسر الواو، وهذه هي التي أنكرها أهل اللغة، ولم يثبتوا صحتها، والظاهر من كلامهم أنها من غلط الرواة.

وجميع ذلك، على اختلاف الرواية فيه، يرجع إلى أصل واحد وهو الهَوْش الذي هو الاختلاط، فليس الإشكال في (نَهَاوِش) من جهة تفسيرها كما ظننتَه، ولا من جهة كونها جمعًا لواحد لم يُنطَق به، ألا ترى أن (مَهَاوِش) و (نَهَاوِش) هما بمعنى الاختلاط، وكلاهما جمع لم يُستعمل واحدُه؟ وإنما المشكل في هذه

---

70 – ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة 781/2، والأشباه والنظائر في النحو 199/3 .

71 – ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة 774/2، والأشباه والنظائر في النحو 199/3 .

72 – سفر السعادة وسفير الإفادة 782/2 – 783، والأشباه والنظائر في النحو 199/3 .

73 – قال الإمام السبكي لا أصل له . ينظر: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1405، 1985م، ص 642 ، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد الفلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، 1405 هـ، 1985م، 319/2 .

74 – ينظر: ملك النحاة، ص 88 – 97 .

اللفظة: هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل اللغة، أو هي على خلاف ذلك؟ فهذا الذي كان حقك أن تبينه وتثبت صحته، وإذا صح فسرت حقيقة معناها واشتقاقها، وبيّنتَ هل هي جمع أو مفرد، وما الزائد منها، وما الأصل"[75].

"فأما قولك، في (نَهابِر): إنه مشتق من (الهَبْر) وهو القطع المتدارك، فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللغة، وإنما هو مستعار من (النَّهابِر) و (النَّهَابِير): وهي تلال الرمل المشرفة، فسُمِّيَت المهالكُ نَهَابِر مِن ذلك، ولذلك قال عمرو بن العاص لعثمان بن عفان– رضي الله عنهم جميعًا –: (إنك ركبتَ بهذه الأمة نَهابِرَ مِن الأمور فتُبْ عنها)، أراد: أنك ركبت بهذه الأمة أمورًا شاقة مهلكة، بمنزلة مَن كلَّفهم ركوب التلال من الرمل؛ لأنَّ المشي في الرمل يشق على مَن ركبه.

وقولك: (إنَّ واحد النَّهابِر نُهْبُر وإن لم يُنطَق به) ليس بصحيح، بل الصحيح أنَّ واحدها (نُهْبُور) على ما ذكره أهل اللغة؛ لأنهم جعلوا النَّهابر التي هي المهالك مستعارة من النَّهابر التي هي الرمال المشرفة، وواحدها (نهبور)"[76] .

والراجح أنّ دلالة الهلاك للمال أقرب إلى المعنى من دلالة القطع للمال، فالمال يقع عليه الهلاك لا القطع، وبهذا تكون حجة الرادِّين كابن بري على ملك النحاة أقوى .

* المسألة الثالثة – أَشكل على ملك النحاة رَفْعُ (المسك) في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) وقال: إنه مخالف للقياس .

ذهب ابن بري إلى أنّ الأدلة على فعلية (ليس) وحرفيتها متعارضة متكافئة، والسبب في ذلك هل (ليس): فعل أو حرف؟ وقد حُكِيَ عن أبي بكر بن السراج، على مكانته في هذه الصناعة، أنه قام أربعين سنة يتردد في (ليس): هل هي فعل أو حرف، والصحيح فيها أنها فعلٌ مُشَبَّهٌ بالحروف، بمنزلة (نعم) و (بئس) و (عسى) ونحوها من الأفعال المضارعة للحروف، فمن الأدلة على أنها فِعْل:

كونها تتصل بها ضمائر الرفع على حد اتصالها بالأفعال في نحو قولهم: لستُ، كضربتُ، ولسنا، كضربنا، ولستم، كضربتم، وليسوا، كضربوا، ولستُنَّ، كضربتُنَّ .

وكونها يسكن آخرها عند اتصالها بضمير المتكلم والمخاطب في نحو: لستُ، ولستَ، كما تقول ضربتُ، وضربتَ.

وكونها يستتر فيها الضمير الغائب كما يستر في الفعل وذلك في مثل قولك: زيد ليس قائمًا، ولا تقول: زيد ما قائمًا، حتى تقول: ما هو قائمًا.

وكونها تَنصبُ خبرَها مُقدَّمًا، ومُؤخَّرًا، ومُوجَبًا، ومَنفيًا، ولا يجوز ذلك في (ما).

وكونها تمتنع من أنْ تكون جوابًا للقسم، لا تقول: والله ليس زيدٌ قائمًا، كما تقول: والله ما زيدٌ قائمًا.

وأما وجهُ شبهِها بالحروف فكونها لا تأتي إلاَّ لمعنى في غيرها، كحروف المعاني، ولا تأتي لمعنى في نفسها، ألاَ ترى أنها تنفي الفعل الحاضر كما تنفيه (ما)؟[77].

---

75 – الأشباه والنظائر في النحو 201/3 .

76 – سفير السعادة 791/2، والأشباه والنظائر في النحو 201/3 .

77 – ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة 807/2 – 808 (بتصرف يسير)، وآراء ابن بري النحوية 908/2 – 909 .

– وقد اختلف النحاة في إعراب (المسك) على أقوال:

الأول: قال أبو نزار، الملقّبُ نفسه بملك النحاة: الطِّيب اسم ليس، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: إلاّ المسكُ أفخرُهُ، والجملة في موضع خبر ليس[78].

الثاني: أنْ يكون في (ليس) ضميرُ الشأن، والطِّيبُ مبتدأ، والمسكُ خبرُهُ، الذي هو مع خبره في موضع نصب، لوقوعها خبرًا لـ (ليس)، ودَخلتْ (إلاَّ) بين المبتدإ والخبر حملاً على المعنى؛ لأنَّ المعنى نفيُ أنْ يكون مثلَ المسكِ طِيبٌ، فلا يكون مثل قولهم في الابتداء الذي معناه الإيجاب: زيدٌ إلاَّ منطلق [79] .

الثالث: أن يكون (الطِّيبُ) اسم ليس، والخبر محذوف، و(إلاَّ المسكُ) بدل منه، كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود (إلاَّ المسك) نعت له، والخبر محذوف، كأنه قال: ليس في الوجود طِيبٌ، وتجري المعرفة كالنكرة، أي: أنَّ الألف واللام في الطِّيب زائدة، ويكون (إلا المسك) بدلاً، أو نعتًا للطِّيب[80] .

الرابع: أجاز أبو علي أنْ تكون اللام في (الطيب) زائدةً على حد زيادتها في قولهم: ادخلوا الأول فالأول، فيصير: ليس الطيب إلا المسك، على تأويل: ليس في الوجود طيب إلا المسك، أي: أنَّ كل طيب غير المسك؛ فليس بطيب، على طريق المبالغة في وصف المسك[81].

الخامس: أن تكون مهملة لا عمل لها، عند بني تميم، فإنَّ (إلاَّ) عندهم تبطل عمل (ليس)، كما تبطل عمل ما الحجازية، ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها، ولا ضمير في ليس[82].

السادس: أن تكون حرفاً عاطفاً، على مذهب الكوفيين بمنزلة (لا) فيقولون: جاءني زيدٌ ليس عمروٌ، كما تقول: جاءني زيدٌ لا عمروٌ[83] .

ولعل أرجح الأقوال وأيسرها القول الخامس والسادس، وخاصة القول الخامس، فتُعرب: (الطِّيبُ): مبتدأ، و(المسكُ): خبر .

* المسألة الرابعة – (الكلالة) في قوله تعالى:(وإن كان رجلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً)[84] هل هي مصدر أو اسم مرة على وزن فَعالة ؟

لأهل العلم في لفظة (الكَلالة)[85] ثلاثةُ أقوال:

78 – ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة 796/2 .

79 – ينظر: المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة بيروت، وآراء ابن بري النحوية 913/2 .

80 – ينظر: الجني الداني، ص 497، وآراء ابن بري النحوية 914/2 .

81 – ينظر : سفر السعادة وسفير الإفادة 806/2 .

82 – ينظر: الأزهية، ص 195 ، والجني الداني في حروف المعاني، ص 495 – 496 .

83 – ينظر: المسائل الحلبيات، ص 264 ، والأُزهية، ص 196 ، وآراء ابن بري النحوية 912/2 .

84 – سورة النساء، الآية: 12 .

85 – معنى الكلالة: الميت الذي لا والد له ولا ولد، وقيل الذي لا والد له فقط، وقيل: الذي لا ولد له فقط، وقيل هو الذي لا يرثه أب ولا أم وقيل: القرابة، وقيل: غير ذلك، وسُميت بذلك لأنها مشتقة من تكلّله الشيء أي: أحاط به، وهذه الآية نزلت في جابر بن عبد الله رضي الله عنه لأنه لم يكن له يوم أُنزلت أب ولا ابن، وأعربوا لفظة (الكلالة) في الآية: 12 من سورة النساء: حالاً . ينظر: الدر المصون 324/2 ، ولسان العرب، مادة (كلل) .

القول الأول: مصدر كَلَّ يَكِلُّ كَلاًّ وكَلالاً وكَلالَةً، بمعنى (الكَلال)، وهو ذهاب القوة مِن الإعياء، وهو مذهب الخليل والزمخشري وابن بري، وذكر الخليل أنَّ كل ما كان مِن باب المضعَّف فإنَّ مصدره يجوز فيه الفَعال والفَعَالَة، مثل: (اللَّذَاذ)، و(اللَّذَاذَة) [86] .

القول الثاني: اسم مرة ، تدل على المرة الواحدة، وذلك أنَّ (الكَلال) مصدر (كَلَّ) وتاء التأنيث تدخل على المصادر المُجرَّدَة وذوات الزوائد دخولاً مُطَّردًا، وهو مذهب الليث وملك النحاة[87] .

القول الثالث: (الكَلالة) صفة على وزن (فَعالَة) كـ (الهَجَاجَة) و(الفَقَاقَة) للأحمق، وهو مذهب الزمخشري[88] .

وقد رد ابن بري على ملك النحاة بشدة وغلظة فذكر أنَّ هذا غلط فاضح لا يسقط فيه مَن له أدنى تعلُّق بهذه الصناعة، وذهب إلى أنَّ (الكلالة) مصدر لا يدل على المرة، وذلك من وجهين:

أ – أنَّ (الكلالة) فِعلُها (كَلَّ) وهو فعل ثلاثي، واسم المرة من الفعل الثلاثي يأتي على (فَعْلة) فلو كانت (الكَلالة) يُرادُ بها المرةَ الواحدة لم يَجُزْ فيها إلا (الكَلَّة) .

ب – أنه جهل أن (الكلالة) جنس لا واحدة من يراد به المرة المستعملة , و ذلك في قول الأعشى:

فآليت لا أرثي لها من كلالة و لا من حفى حتى تزور محمدا

ألا ترى أنَّ (كَلالة) هنا بمعنى (الكَلال) , و ليس يراد بها المرة الواحدة .

* المسألة الخامسة – الكلام على: لو بنيتَ من (شوى) مثل: عصفور .

يرى ملك النحاة الحسن بن صافي أنْ الصحيح أنْ يُقال: إنَّ الأصل (شُوْيُوْيٌ)، ثم (شُيُّيّ)، ثم (شُيٌّ)، ثم (شِيٌّ) .

وذكر ابن بري أنه لا يُعْرَفُ كيف يُبْنَى مِن (شَوَى) مثل (عُصْفُور) حتى يُعْرَف النَسَبُ إلى مثل (حَيَّة) , ثم أَوضَحَ كيف يُنسَبُ إلى (حَيَّة) و أن الاصل (حَيِّيّ) , ثم (حَيَيِيّ) , ثم (حَيَايّ) , ثم (حَيَوِيّ) , فكذلك يقال في مثال (عُصْفُور) مِن (شَوَى): الأصل (شُوْيُوْيٌ), ثم (شُيُّيّ), ثم (شُوَيِيّ), ثم (شُوَايّ), ثم (شُوَوِيٌّ), وبَيَّن أنَّ هذا هو الذي عليه جميع النحويين البصريين و أنه لا يُعْلَمُ لأحد منهم فيه خلافًا[89]، ويمكن ذكر المسألة كالآتي:

1 – ذهب سيبويه وتبعه بعض العلماء منهم ابن بري إلى أنه لا يُعْرَفُ كيف يُبْنَى مِن (شَوَى) مثل (عُصْفُور) حتى يُعْرَفَ النسبُ إلى مثل (حَيَّة), وذلك أنه يقال في النسب اليها : (حَيِّيٌّ) , تَدخل ياء النسب المشدَّدة على ياء (حَيَّة) المشدَّدة, فتجتمع أربع ياءات, إلا أنَّ العرب كرهوا اجتماع أربع ياءات، ففتحوا الياء الأولى الساكنة لتتقلب الياء الثانية ألفًا لكونها قد تحركتْ و انفتح ما قبلها , فصارت (حَيَايٌّ), فوجب قلب الألف واوًا , لأنَّ ياء النسبة لايكون ما قبلها إلاَّ مكسورًا, والألف لا تقبل

86 – ينظر: العين، مادة: (كلل) 9/7 ، والكشاف 255/1 ، والدر المصون 324/2 ، وتفسير البحر المحيط 196/3 ، وآراء ابن بري التصريفية 521/1 .

87 – ينظر: سفر السعادة 811/2 ، وتفسير البحر المحيط 197/3 ،ولسان العرب، مادة (كلل)، وآراء ابن بري التصريفية 521/1 .

88 – ينظر: الكشاف 255/1 ، والدر المصون 324/2 ، وآراء ابن بري التصريفية 521/1 .

89 – ينظر: جواب المسائل العشر، لابن بري، ص 66 – 69 .

الحركة, فوجب قلبها إلى حرف يقبل الحركة وهو الواو، كما فعلوا في (رَحَى) حين قالوا : (رَحَوِيٌّ) , ولم يقلبوها ياءً لئلا يجتمع ثلاث ياءات، فصار الأصل في (حَيَوِيٌّ) (حَيِّيٌّ) ثم حَيَيِيٌّ) ثم (حَيَايٌّ) ثم (حَيَوِيٌّ), فكذلك يقال في مثال (عصفور) مِن (شَوَى):إنَّ الأصل (شُوْيُوْيٌّ) قُلبَتِ الواوان ياءين لاجتماعهما مع الياءين, و سبق الأُولى مِن كلٍّ منهما بالسكون فصار (شُيُّيٌّ) فتحوا الياءَ الأولى الساكنة، فلما تَحركتْ عادتْ إلى أصلها و هو الواو; لأنها عين الكلمة مِن (شَوَى) فصارت (شُوَيِيٌّ), ثم قُلبتِ الياءُ الثانية ألفًا لتحرُّكِها و انفتاحِ ما قبلها فصارت (شُوَايٌّ) , ثم وَجَبَ قلبُ الألف واوًا لمشابهة الياء المشدَّدة التي بعد الألف لياء النسب فصارت (شُوَوِيٌّ)[90] .

وذكر أبو علي الفارسي أنه إذا قُلِبَتِ الواوانِ ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسَبْقِ الواوينِ بالسكون في (شُوْيُوْيٌّ) فإنها تصير (شُيُيٌّ), ثم تُبْدِلُ مِن الضمة التي هي لام (فُعْلُولٍ) كسرةً لوقوعها قبل ياءٍ ساكنة كما قلبتَها كسرة في (مَرْمِيّ) فتصير (شُيِّيّ) , ثم تبدل من الضمة التي هي لام (فُعْلُول) كسرةً لوقوعها قبل ياءٍ ساكنة كما قلبْتَها كسرةً في (مَرْمِيّ) فتصير (شُيِّيٌّ) فوافقتْ (حَيَّة) إذا نُسبت إليها في أنه تجتمع أربع ياءات, الثانية منهن مكسورة , فحُرِّكتِ العينُ بالفتح كما في النسب إلى (حَيَّة) فصارتْ (شُوَوِيٌّ) [91].

2 – ذهب ملك النحاة أبو نزار الحسن بن صافي إلى أنَّ الصحيح أنْ يقال: أنَّ الأصل (شُوْيُوْيٌّ) ثم قَلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع ياءين, وسبق الأولى منهما بالسكون فصارا (شُيُّيٌّ) فاختُزلت حركة الياء الثانية, و هي الضمة ثم حُذفت لالتقاء الساكنين, ثم حُذِفَتِ الياءُ الأخرى; لأنه بقي ساكنان – أيضًا – فبقي (شُيٌّ) فقُلِبَتِ الضمة التي على الشين إلى الكسرة فصار إلى (شِيّ) , والعرب تُمضي القياس وإنْ أفضى إلى حذف معظم الكلمة[92] .

و الراجح – فيما يظهر – ما ذهب إليه سيبويه , وتبعه عليه ابن بَرِّي , و هو أنَّ الأصل في مثال (عصفور) مِن (شَوَى) (شُوْيُوْيٌّ), ثم (شُيُّيٌّ) ثم (شُوَيِيٌّ), ثم (شُوَايٌّ) , ثم (شُوَوِيٌّ) , وقد رجح ابن بري ما ذهب إليه بما يأتي :

1– أنَّ أبا نزار نَسَبَ إلى سيبويه أنَّ الأصل (شُوْيُوْيٌّ), ثم قُلِبتِ الياءُ الأُولى واوًا فصار على تقديره (شُوْوُوْيٌّ)، ثم فُتحتِ الواوُ الأُولى فصار (شُوَوُوْيٌّ) ثم كُسِرَتِ الواوُ الثانيةُ فانقلبتِ الواوُ الثالثةُ ياءً لسكونها و انكسار ما قبلها فصار (شُوَوِيٌّ) , و هذا كله غير صحيح[93], ونَصُّ سيبويهِ لا يفيد ما ذهب إليه؛ لأنَّ سيبويه قد قال: " و تقول في (فُعْلُوْلٍ) مِن (شَوَيْتُ) و (طَوَيْتُ) (شُوَوِيٌّ) , و(طُوَوِيٌّ), وإنما حَذَّها وقد قلبوا الواوين (طُيٌّ), و(شُيٌّ), ولكنكَ كرهتَ الياءاتِ كما كرهتَها في (حَيِّيٌّ) حين أَضفتَ إلى (حَيَّةٍ) فقلت: (حَيَوِيٌّ) "[94] .

---

90 – ينظر: الكتاب 408/4، والمنصف 277/2 – 278 ، وجواب المسائل العشر،لابن بري، ص 67 – 69 ، وسفر السعادة 824/2 – 926 ، وتذكرة النحاة، ص 598 – 599 ، والأشباه والنظائر في النحو 209/3 .

91 – ينظر: التعليقة 120/5 .

92 – ينظر: جواب المسائل العشر لابن بري، ص 66 – 67 ، وسفر السعادة 820/2 – 821 ، وتذكرة النحاة، ص 597، والأشباه والنظائر في النحو 208/3 – 209 .

93 – ينظر: جواب المسائل العشر لابن بري، ص 69 – 70 ، وسفر السعادة 821/2 – 822 ، وتذكرة النحاة، ص 597، والأشباه والنظائر في النحو 208/3 – 209 .

94 – ينظر: الكتاب 408/4 .

2- أنَّ أقول أبي نزار : " إنَّ الضمة التي على الياء الثانية في (شُيُّيٌّ) اختُزلتْ , ثم حُذفت لالتقاء الساكنين "غير صحيح, و ذلك أنه تقرر عند جميع النحويين أنَّ كل اسم كانت فيه ياء أو واو, وسُكِّنَ ما قبلها فإنَّ حركتها لا تُختزَلُ لامًا كانت أو عينًا , فمثال اللام (ظَبْي), و (دَلْو) , و(كُرْسِي) , و (عَدُوّ), و مثال العين أَعْيُن) , و (أَدْوُر) , و (أَسْوُق) , و (أَعْيِنَة) , و (أَخْوِنَة), و(مِخْيَط), و (مِقْوَل), وربما نَقلُوا حركةَ الياءِ أو الواوِ إلى الساكن الذي قبلها إذا كان يَقبل الحركة, وذلك مثل: (مَعِيشَة), و(مَشُوْرَة), فعَلِمْتَ بهذا فسادَ قولِهِ: (إنّ حركة الياء قد اختُزِلَتْ) مع كون ما قبلها ساكنًا, وقد تقرر أنه إذا سكن ما قبل الواو و الياء في هذا النحو صَحَّتَا، وإنما تُخْتَزَل حركة الياء إذا انكسر ما قبلها في مثل: (القاضي) , فإنَّ الياء تكون ساكنة في الرفع والجر لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها, ولو سكن ما قبلها لَصَحَّتْ, وإذا ثَبَتَ فسادُ هذه المقدمة فسد ما بناه عليها من كونه اجتمع ساكنان فحُذِفَتِ الياءُ, ثم اجتمع ساكنان بعد ذلك فحُذِفَتِ الياءُ الأخرى[95] .

3- أنه يحصل على قوله لَبْسٌ و إجحاف, أما اللبس فهو أنَّ قوله (شُيٌّ) مُلْبِسٌ بأنه (فُعْل) مِن (شَوَيْتُ) مثل: (قُفْل)، وأمَّا الإجحافُ فإنه والَى الحذفَ مرة بعد مرة حتى صار الوزن إلى (فُول) , وأصلُه (فُعْلُول), ولهذا قال سيبويه: إنَّ الواو و الياء مِن نحو: (قاوَلْتُ), و (بايَعْتُ) لا تُعِلُّها بقلبها ألفًا; لأنك لو قلبتها ألفًا لاجتمع ثلاث سواكن, فكان يجب حذف اثنين منها, فكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف و الالتباس[96] .

4- أما قول أبي نزار: "إنَّ العرب تُمْضِي القياس و إنْ أفضى إلى حذف معظم أحرف الكلمة " فليس بصحيح على الإطلاق, إنما ذلك في مثل الأمر مِن (وَعَى) و (وَشَى) فإنه يرجع إلى حرف واحدٍ مِن قِبَلِ أنَّ فِعْلَ الأمر مِن كلِّ فِعْلٍ معتلِّ اللام لا بد مِن حَذْفِ لامه, وكلُّ واوٍ وَقَعَتْ بين ياءٍ وكسرةٍ في مثل (يَعِدُ) فلابد مِن حَذْفِها، فالضرورة قادتْ إلى ذلك مع زوال اللبس, و أمَّا (قاوَلَ) و(بايَعَ), و (شُيِّيٌّ) ونحوُهُ فليس فيه ضرورة مُوجِبة للحذف كوجوبها في الأمر من (وَعَى)، و(وَشَى), مع وجود اللبس في (قاوَلَ) و (بايَعَ), و (شُيِّيٌّ) لو أعللته بالحذف, و امتناعُهُ مِن نحو : (وَعَى)، و (وَشَى) عندَ إعلالِه بالحذف[97] .

* المسألة السادسة – الكلام على حمل الشيء على ما هو بمعناه وذلك من خلال الاختلاف في الآية (وقد أحسن بي) هل هي متعدية بالباء أو أنَّ المفعول محذوف؟

– ذهب ملك النحاة أبو نزار الحسن بن صافي إلى أنَّ (أحسن) لا تتعدى بالباء، وإنما تتعدى بإلى في قوله تعالى: (وقد أحسن بي)[98] ؛ ولذلك ضمن الفعل (أَحْسَنَ) معنى (لَطَفَ)[99] .

---

95 – ينظر: جواب المسائل العشر لابن بري، ص 69 – 70 ، وسفر السعادة 821/2 – 822 ، وتذكرة النحاة، ص 597، والأشباه والنظائر في النحو 208/3 – 209 .

96 – ينظر: الأشباه والنظائر في النحو 209/3 .

97 – ينظر: جواب المسائل العشر لابن بري، ص 72 ، وسفر السعادة 823/2 – 824 ، وتذكرة النحاة، ص 598، والأشباه والنظائر في النحو 209/3 – 210 .

98 – سورة يوسف:100 .

99 – ينظر: ملك النحاة، ص 123 ، وآراء ابن بري النحوية 329/1 .

وقال أبو حيان:"وأحسن أصله أنْ يتعدى بإلى، قال: (وأَحسِن كما أحسن الله إليك)[100] ، وقد يتعدى بالباء، قال تعالى: (وبالوالدين إحسانًا)[101] ، كما يُقال: أساء إليه، وبه قال الشاعر:

أَسِيئي بنا أو أَحْسِني لا مَلُومةٌ لدينا ولا مَقْلِيَّةٌ إنْ تَقَلَّتِ[102]

وقد يكون ضَمَّنَ (أحسن) معنى (لَطَفَ) فعدَّاه بالباء"[103] .

– وَرَدَّ عليه ابن بري بأنَّ (أحسن) يتعدى بالباء كما يتعدى بـ (إلى)، وليس في (أحسن بي) تضمين معنى (لطف بي)، ولأنّ المفعول محذوف، وذلك إذا دل المعنى عليه، وليس هناك تعدية؛ ولأنه فضلة تستقل الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول، فقال: "التقدير في الآية: وقد أحسن الصنع بي، ثم حُذف المفعول لدلالة المعنى عليه، وحَذْفُ المفعول كثير في العربية، من ذلك قولُه سبحانه: (وأْمُر بالمعروف وانْهَ عنِ المنكَرِ)[104] ، يريد: أْأْمُرْهُمْ بالمعروفِ وانْهَهُم عنِ المنكر، وكذلك قولُه: (ربيَ الذي يُحيي ويُميتُ)[105]، أي: يُحيي الموتى يُميتُ الأحياءَ[106] .

– وذهب الزمخشري إلى أنَّ (أحسَنَ) تتعدى بإلى والباء، فقال: "يقال: أحسن إليه وبه، وكذلك أساء إليه وبه"[107] .

وقال العُكْبَرِي عن الباء:"قيل: الباء بمعنى إلى، وقيل: هي على بابها، والمفعول محذوف تقديره: وقد أَحْسَنَ صُنْعَهُ بي"[108] .

واعترض عليه السمين الحلبي بأنَّ فيه نظرًا من حيث حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ عملِه، وهو ممنوع عند البصريين[109] ، والظاهر أنَّ هذا غير لازم؛ لأنَّ الباء متعلقة بـ (أَحْسَنَ) لا بالمصدر، قال ابن بري:"وذلك أنَّ الباء قد جاءت متصلة بـ (حَسُنَ) و(أَحْسَنَ) فتقول: حَسُنَ به ظني، وحَسُنَ به صُنعي، ثم متصلة بالهمزة فتقول: أَحْسَنْتُ به الظنَّ، وأَحسنتُ به الصنعَ"[110]

وأما حذف المفعول به لكونه معلومًا فكثير، حتى قال ابن جني: "وما أكثرَ وأعذبَ وأَعرَبَ حذفَ المفعول وأَدلَّهُ على قوة الناطق به"[111] .

---

100 – سورة القصص: 77 .

101 – سورة الإسراء: 23 .

102 – البيت من البحر الطويل، لكثيِّر عزة، ينظر: ديوانه، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1413 ، 1993 م ، ص 57 ، والكشاف 276/2 ، ولسان العرب، مادة: (حسن)، و(سواء) .

103 – تفسير البحر المحيط 342/5 .

104 – سورة لقمان: 17 .

105 – سورة البقرة: 258 .

106 – ينظر: ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد ابن بري عليها، تحقيق: حنا جميل حداد، 1402هـ ، 1982 م ، ص 124 ، وآراء ابن بري النحوية 329/1

107 – الكشاف 276/2 .

108 – التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الشآم للتراث، بيروت، لبنان، د ط، د ت، 746/2 .

109 – ينظر: الدر المصون 216/4 .

110 – ملك النحاة، ص 124 .

111 – المحتسب 89/2 .

وقد جعل بعض النحاة حذف المفعول على نوعين:

1- حذف المفعول لفظًا ويُرادُ معنى، وذلك مثل حذف عائد الصلة[112] ، كما في قوله تعالى: (اللهُ يَبسطُ الرزقَ لمَنْ يشآءُ ويَقْدِرُ)[113] .

2 – حذف المفعول لفظًا ومعنى، وذلك إما لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم، وإما لقصد المبالغة، وإما لبعض أسباب النيابة عن الفاعل، فقوله تعالى: (ربي الذي يُحيي ويُميتُ) جعله ابن مالك مِن حذف المفعول لقصد المبالغة لتشعر بكمال الاقتدار وتحكيم الاختيار[114] .

والراجح جواز تعدية (أحسن) بالباء وإلى، ويجوز حذف المفعول به، وذلك إذا دل المعنى عليه، وليس هناك تعدية؛ ولأنه فضلة تستقل الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول، فكل ما سبق جائز فلا نُضيّق واسعًا .

* المسألة السابعة – الكلام على قولهم: إلاَّ دَهِ فلادَهِ، هل (دَهِ) اسم فِعل أم اسم فاعل؟

– ذهب الزمخشري وملك النحاة إلى أنّ (دَهِ) اسم فعل، ومعناها: صَحَّ أو يَصِحُّ في قول الراجز:

قولٌ إلاَّ دَهِ فلا دَهِ[115]

– وذهب الأزهري وابن سيده وابن بري إلى أنها اسم فاعل مِن دَهِيَ يَدْهَى فهو دَهٍ ودَاهٍ، والمصدر منه الدَّهْيُ والدَّهَاء، فيكون المراد بـ (دَهِ) أنه فَطِن؛ لأن الدهاء الفطنة، وجودة الذهن، والمعنى: إلاَّ أكن دَهِيّاً أي فطنًا فلا أدهى أبدًا، أي: لا أَفطنُ فهذا أصله، ثم أُجريَتْ هذه اللفظة مثلاً إلى أنْ صارت يُعَبَّرُ بها عن كل فعل تغتنم الفرصة في فعله، مثال ذلك أنْ يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنته الفرصة في طلب ثأر: إلاَّ دَهِ فلا دَهِ، أي: إلاَّ تطلبْ ثأراً الآن فلا تطلبه أبداً [116] .

ومعناه: إن لا تفلح اليوم، فلا تفلح أبداً، أي: إن لا تنته اليوم، فلا تنته أبداً هذا معنى (دَهِ) في هذا المثل، وأمَّا إعرابه فإنه في موضع نصب على خبر كان المحذوفة، تقديره: إلاَّ أكن دهياً فلا أدهى.

فقد ثبت بهذا أنَّ (دَهِ) اسم فاعل لا اسمُ فعل، وهي مُعْرَبَة لا مبنية، وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير، ويدل على أنها ليست من أسماء الأفعال أنها لا تقع بعد حرف الشرط ، ألاَ ترى أنه لا يحسن: إلاَّ صَهٍ فلا صَهٍ، ولا: إلاَّ مَهٍ فلا مَهٍ، وإلاَّ هيهات فلا هيهات[117].

ولا يخفى أنه إذا كان (دَهِ) بمعنى اضرب فهو اسم فعل لا صوت، والحق أنها في لغة الفرس زجرٌ لذي الحافر، ليسرع، أو ليذهب، وليست بمعنى اضرب، وهذا أمر ظاهر من استعمالهم إلى الآن، ولكنهم أجمعوا على أنها بمعنى الضرب، وحينئذ فيرد عليهم أنها تكون اسم فعل، لا صوتاً، وذكر جار الله أن ده زجر للإبل، مثل هيد وهاد، وذكر في أمثاله أن (دَهِ) بفتح الدال وكسرها فارسية معناها الضرب، قد

---

112 – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 161/2 ، وآراء ابن بري النحوية 330/1 .

113 – سورة الرعد، الآية: 26 .

114 – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 162/2، وآراء ابن بري النحوية 330/1 .

115 – الرجز لرؤبة في ديوانه، ص 166، وخزانة الأدب 391/6، 392، 396، ومجاز القرآن 106/1، وشرح المفصل 81/4، ولسان العرب، مادة (دهده)، والأشباه والنظائر في النحو3/ 213 .

116 – ينظر: الأشباه والنظائر في النحو3/ 213 ، واللسان، مادة (دهده)، وآراء ابن بري التصريفية 436/1 .

117 – ينظر: الأشباه والنظائر في النحو3/ 213 (بتصرف يسير) .

استعملها العرب في كلامهم، وأصله أنَّ الموتور يلقي واتره فلا يتعرض له، فيقال له: إلا دهٍ فلا دَهِ، أي: إنك إنْ لم تضربه الآن، فإنك لا تضربه أبداً، وتقديره: إن لم يكن ده فلا يكون ده، أي: إن لم يوجد ضربٌ الساعة فلا يوجد ضربٌ أبداً، ثم اتسعوا فيه فضربوه مثلاً في كل شيء لا يقدم عليه الرجل وقد حان حينه، مِن قضاء دَيْنٍ قد حَلَّ، أو حاجةٍ طُلِبَتْ، أو ما أَشبه ذلك مِنَ الأحوال التي لا يسوغ تأخيرها[118].

والراجح – فيما يبدو – ما ذهب إليه والأزهري وابن سيده وابن بري أنَّ (دَهٍ) اسم فاعل مِن دَهِيَ يَدْهَى دَهَىً فهو دَهٍ، وذلك لما يأتي:

1– أنه وقع بعد شرط في بيت رؤبة، وأسماء الأفعال لا تقع بعد حرف الشرط، ألاَ ترى أنه لا يَحسن أنْ تقول: إلاَّ صَهٍ فلا صَهٍ، وإلاَّ مَهٍ فلا مَهٍ، وإلاَّ هَيْهَاتَ فلا هَيْهاتَ، ولا شيءٌ مِن ذلك[119].

2– أنَّ مِمَّا يأتي عليه اسم الفاعل مِن (فَعِل) اللازم (فَعِلٌ) كـ (فَرِحَ) فهو (فَرِحٌ)، و(دَهٍ) (فَعِلٌ) مِن (دَهِيَ)[120] .

* المسألة الثامنة – الكلام على جمع (فَعْل) على (فُعُل) و(فُعُول) كـ (غَيْلٌ)، و(غُيُول):

اختُلف في (غُيُل) – بضم الغين والياء – على قولين :

الأول– ذهب ملك النحاة إلى أنَّ (غُيُل) جمعٌ لواحدٍ وهو(غِيَال) بزنة حِمَار وحُمُر،وككتاب وكُتُب[121]

الثاني: ذهب ابن بري إلى أنَّ (غُيُل)، و(غُيُول) جَمْعٌ لواحدٍ منطوقٍ به وهو(غَيْل)، وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: (سُقُفًا)(الزخرف:33) جمع (سَقْف)، وقرأ أبو عَمرو: (فَرُهُنٌ مَّقْبُوضةٌ)(البقرة: 283) جمع (رَهْن) [122].

ورد عليه ابن بري وغيره بأنَّ تفسيرك للغُيُل بأنهم الذين امتلؤوا مِن شرب اللبن قياسًا على الغَيْل وهو الساعد الممتلئ شيء لم يذهب إليه أحد مِن أهل اللغة، وإنما ذهبوا إلى أنَّ الغَيْل هو أنْ تُرضع المرأة ولدها وهي حامل، واسم ذلك اللبن أيضًا الغَيْل، ولم يقل واحد منهم: إنَّ الغَيْل هو الامتلاء مِن شرب اللبن[123] .

"ذكر أهل العلم أنَّ (فُعُلاً) يُجْمَعُ عليه شيئان:

أولها: ما كان اسمًا رباعيًا قبل آخره مدة، بشرط عدم كونه معتلاً ، أو مضعَّفًا إنْ كانت مدته ألفًا، ويأتي هذا على خمسة أوزان، هي:

1 – فَعال بفتح الفاء كأَتَانٍ وأُتُنٍ .

2 – فِعال بكسر الفاء كحِمَار وحُمُر .

---

118 – خزانة الأدب، البغدادي 396/2 (بتصرف يسير) .

119 – ينظر: جواب المسائل العشر، لابن بري، ص 81 .

120 – ينظر: آراء ابن بري التصريفية جمعًا ودراسة 436/1 – 437 .

121 – ينظر: اللسان، مادة (غيل)، وآراء ابن بري التصريفية 711/2 .

122 – ينظر: معاني القرآن للفراء 188/1 ، ومعاني القرآن للأخفش 206/1، والمقتضب 202/2، وإعراب القرآن للنحاس 349/1، والحجة لأبي علي الفارسي، 447/2، – 449 ، آراء ابن بري التصريفية 711/2 .

123 – ينظر: الأشباه والنظائر في النحو 215/3 .

3 – فُعَال بضم الفاء كقُرَادٍ وقُرُدٍ[124] .

4 – فَعِيل كَقَضِيب وقُضُب .

5 – فَعُول كَعَمُود وعُمُد .

وامتنع جمع كِسَاء وقُبَاء على (فُعُل)؛ لاعتلال لامهما،وامتنع أيضًا جمع هلال وسنان؛ للتضعيف فيهما. الآخر: ما كان وصفًا على زنة (فَعُول) بمعنى (فاعِل) كصَبُور وصُبُر، وشَكُور وشُكُر، ولهذا امتنع جمعُ ما كان بمعنى (مَفْعُول) كناقة رَكُوب"[125] .

* المسألة التاسعة – إعراب (غير) في قول أبي نواس:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ يَنقضي بالهَمِّ والحَزَنِ[126]

توجه إعراب علمائنا لهذا البيت على ثلاثة أوجه:

– الأول: (غير): مبتدأ، وتمام الكلام سَدَّ مَسَدَّ الخبر، وهو مذهب ملك النحاة وابن الشجري، سُئل ملك النحاة في بغداد عن قول أبي نواس:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ يَنقضي بالهَمِّ والحَزَنِ

فقال: مرفوع بالابتداء، وقد تم الكلام وحصول الفائدة مسدَّ الخبر، ولا خبر في اللفظ، كما قالوا: أقائم أخواك ؟

والمعنى: أيقوم أخواك، فقائم مبتدأ، وسَدَّ تمام الكلام مَسَدَّ الخبر ولا خبر في اللفظ[127] .

– الثاني: مذهب ابن جني وابن الحاجب، وهو: "أنَّ (غير) خبر مقدَّم، والأصل: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قُدِّمتْ عليه وما بعدها، ثم حُذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور، فأتى بالاسم الظاهر مكانه وحذف الموصوف، بدون شرطه المعروف ضرورة"[128] .

– الثالث: أنَّ (غير) خبر لـ (أنا) محذوف، ومأسوف: مصدر كالمَعْسُور والمَيْسُور أُريد به اسم الفاعل، والتقدير: أنا غيرُ آسفٍ على زمنٍ هذه صفتُه، وهو مذهب ابن الخشاب[129] .

الرابع: هذه من المبتدآت التي لا أخبار لها، وعَدَّدُوا مِن ذلك قولهم:

– (أقائمٌ الزيدانِ)، و(ما ذاهبٌ أخواكَ): مبتدأٌ ليس له خبر، لا ملفوظٌ به ولا مُقَدَّرٌ .

– قولهم: (أَقلُّ رجلٍ يقول ذلك)، فأقلُّ: مبتدأ لا خبر له، لأنه بمعنى الفعل في قولهم: (قَلَّ رجلٌ يقول ذاك)، و(يقول ذاك): صفة لرجل، وليس بخبر، بدليل جريه على (رجل) في تثنيته وجمعه .

– وكذلك قولُهم: كل رجل وضيعته، فإنه لا خبر له على أحد الوجهين .

---

124 – القُرَاد: دُوَيبة تَعَضُّ الإبل. ينظر: لسان العرب، مادة (قرد) .

125 – القرارات النحوية والتصريفية، ص 530 – 531 .

126 – من البحر المديد، ينظر: أمالي ابن الحاجب، ص 637، وخزانة الأدب 345/1، ومغني اللبيب 151/1، والأشباه والنظائر في النحو47/2 ، 215/3 .

127 – ينظر: خزانة الأدب 345/1 – 346 ، والأشباه والنظائر في النحو 215/3 – 216 .

128 – خزانة الأدب 346/1 .

129 – ينظر: خزانة الأدب 346/1 .

– وكذلك قولُهم: (حَسْبُكَ): مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين، لكونه في معنى: اكْتَفِ .

– وكذلك قول الشاعر:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ يَنقضي بالهَمِّ والحَزَنِ

– ومِثْلُه قول الآخَر:

غيرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرِحِ اللَّهـ ـوَ ولاتَغْتَرِرْ بعارضِ سِلمِ[130]

فـ (غيرُ) في البيتين: مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين، لأنه محمول على (ما)، كأنه قيل: ما يؤسف على زمن كما في قولهم: (ما قائمٌ أخواكَ)[131] .

وقال ابن هشام: " وإذا تقدم الظرف والمجرور الهمزة أو حرف النفي نحو: أفي الدار زيد، وما في الدار زيد، فالأخفش يجيز أن يرفع الظرف والمجرور كما يجيز أن يرفع دون اعتماد، وسيبويه لا يجيز رفعه إذا اعتمد على الهمزة، أو (ما) ويجيز رفعه إذا اعتمد بكونه وقع خبرًا، أو صفة، أو حالاً"[132] .

وقال ابن هشام: إذا اعتمد الظرف والمجرور، فالأكثرون على أن ما بعدهما مرتفع بهما ارتفاع الفاعل لا غير، ومنهم من أجاز الوجهين، كما يرى أبو الحسن إذا لم يعتمد ، وتقول: كم فيها غلاماك ترفع غلاماك بفيها؛ لأنه حرف جر قد اعتمد على ما في كم من الاستفهام، كأنك قلت: استقر فيها غلاماك، ويجوز أن يرتفع غلاماك بالابتداء وفيها الخبر، ويكون المقدر مثنى يطابق ما كان خبرًا عنه، كأنك قلت كم فيها غلاماك مستقران، ولا يستقيم هذا في كم ماكث أخواك؛ لعدم المطابقة، فلذلك وجب رفعه به، وقد أجرى النفي بغير مجرى النفي بما فتقول: غير قائم أخواك كما تقول: ما قائم أخواك، فغير مبتدأ، وأخواك مرفوع بقائم، وأغنى عن خبر المبتدأ، وإذا قام الجار والمجرور مقام المفعول الذي لم يسم فاعله أغنى عن الخبر فتقول: أمغضوب على زيد، وما مغضوب على زيد، غير مأسوف على زمن[133] .

* المسألة العاشرة – جَرُّ (عندَ) بـ (مِن) دون (إلى) :

– ذهب ملك النحاة إلى جواز دخول (مِن) على (عِند) ومنع دخول (إلى) على (عند) وحجته: تقول العرب: جئت من عنده؛ لأن من قضى وطرًا من شخص فقد صار المعنى عنده غير مهم في نظره؛ لأن الذي انقضى قد خرج عن حد الاهتمام به، وبقس اختصاص الشخص بالموضع المختص بمن كان الغرض متعلقًا به، فأردت أن تذكر انفصالك عن مكان يخصه، فقلت: (من عنده).

فأما إذا كان الإنسان قد اعتزم أمرًا يريده من شخص، فإن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه، وإنما المهم ذكر الإنسان الذي حاجتك عنده، فالحكمة تقتضي أن يقول: (إليه)،ولم يجز (إلى عنده)؛ هذه حكمة العرب. فأما سيبويه فقال: استغنوا بـ (إليه) عن (إلى عنده)، كما استغنوا بـ (مثل) وشبهه عن (كـ)[134].

130 – ينظر: تذكرة النحاة، ص 366، وشرح ابن عقيل، ص 101، ومغني اللبيب 676/2 ، والأشباه والنظائر في النحو 47/2.

131 – ينظر: الأشباه والنظائر في النحو 46/2 – 47 .

132 – ارتشاف الضرب 1083/3 .

133 – ينظر: ارتشاف الضَّربَ من لسان العرب 1083/3 – 1084 .

134 – ينظر: ملك النحاة، ص 131، وآراء ابن بري النحوية 1081/2 .

– ذهب أكثر النحاة إلى أنَّ حكم الظروف أن لاَّ يدخل عليها شيء من حروف الجر، وإنما دخلتْ (مِن) على (عند، ولدن، ومع، وقبل، وبعد)، لأنَّ (مِن) قوية في بابها لكونها ابتداء لكل غاية، وكل فعل لابد له من بداية، ولا يلزم أنْ يكون له نهاية، ولأنَّ الظروف يُفهم منها الابتداء دون ذِكر (مِن) ولذلك كان دخول (مِن) عليها تأكيدًا لمعناها، وكأنه غير مخالف لما دلت عليه، ولأنَّ (إلى) لا تدخل على (عند) لأنَّ (عند) ظرف غير متمكن، والذي منعها من التمكن أنها لاتخص موضعًا، قال المبرد: "ولا يجوز أنْ تقول: ذهبتُ إلى عند زيد؛ لأنَّ المنتهَى غاية معروفة، وليس (عند) موضعًا معروفًا"[135] .

وإذا دخل حرف الجر على الظرف فإنه يخرج عن الظرفية ويكون اسمًا، قال المبرد: " وكل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف وصار اسمًا"[136] .

وعَدَّ ابن مالك (مِن) زائدة وأنه لا يُعتد بها، ولذلك دَخلت على (عند، ولدن، وقبل، وبعد) [137] .

* مسائل أخرى لملك النحاة:

المسألة الحادية عشرة – هل يجوز أَمَل يأْمُلُ ؟

وقع خلاف بين ملك النحاة وأهل العلم على قولين:

القول الأول: بأنَّ أَمَلَ يأمُل لا يجوز، لأنَّ الفعل المضارع إذا كان على يَفْعُل – بضم العين – كان بابه أنَّ ماضيه على فَعَلَ – بفتح العين – وذكر ملك النحاة: أنَّ (أَمَل) لم أسمعه فعلاً ماضياً، فإنْ قيل: فقدر أن يأمل مضارع، ولم يأت ماضيه، كما أن يذر ويدع كذلك، وقد عُلم أنَّ (يذر) و(يدع) على هذا القضية قد جاءا شاذين، فلو كان معهما كَلِمٌ أخرى شاذة، لَنُقِلَتْ نقلَهما ولم يَجُزْ أن لا تُنقل، وما سمعنا أنّ ذلك ملحق بما ذكرنا، فلا يجوز يأمُل ولا مأمول، إلاَّ أنْ يُسمعَني الثقة أَمَلَ خفيفة الميم، وهو مذهب ملك النحاة، وهو بكلامه هذا خالف كل أهل اللغة[138] .

القول الثاني: بأنّ أَمَلَ يأمُل يجوز، وأمَّا أَمَل يأمُل، فهو آمِلُ، والمفعول مأمول، فلا ريب في جوازه عند العلماء وقد حكاه الجمهور الثقات، منهم الخليلُ وغيرُهُ، والشواهد على هذا كثيرة، منها:[139]

وقال كعب بن زهير:

نُبئتُ أنَّ رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمُولُ
أرجو وآمُلُ أنْ تدنو مودّتها وما إخال لدينا منك تنويل
وقال كلّ خليل كنتُ آمُلُه لا ألفينّك إنى عنك مشغول

قال بعض المعمرين: (مجزوء الكامل)

المرء يأمُلُ أنْ يَعِيـ ـشَ وطولُ عيشٍ قد يَضُرُّه

وقال الآخر: (من بحر المنسرح)

135 – المقتضب 342/4 ، وينظر: الكتاب 98/1، والأصول 188/1 ، 199، وشرح المفصل 42/2 ، وشرح التسهيل 238/2 .
136 – المقتضب 342/4 .
137 – ينظر: شرح التسهيل 140/3 .
138 – الأمالي الشجرية 364/2 – 365 .
139 – ينظر: الأمالي الشجرية 365/2 .

ها أنا ذا آمُلُ الخلودَ وقد أدرك عقلي ومولدي حجرا

وقال المتنبي، وهو من العلماء بالعربية:

حُرِمُوا الذي أَمَلُوا

وجاء أمل مخففاً ماضياً في شعر ذي الرمة، وهو قوله: (من بحر الطويل)

إذا الصيف أجلى عن تشاء من النوى أملت اجتماع الحي في صيف قابل

وأجاب ابن الشجري بشدة على قول ملك النحاة فقال: وأما قوله في أمل وآمل، أنهما لا يجوزان عنده، لأنه لم يسمع في الماضي منهما أمل خفيف الميم، فليت شعري ما الذي سمع من اللغة، ووعاه حتى أنكر أن يفوته هذا الحرف، وإنما ينكر مثل هذا من أنعم النظر في كتب اللغة كلها، ووقف على تركيب أ م ل في كتاب العين للخليل، وكتاب الجمهرة لابن دريد، والمجمل لابن فارس، وديوان الأدب للفارابي، وكتاب الصحاح للجوهري، وغير ذلك من كتاب اللغة[140].

المسألة الثانية عشرة – دخول الألف واللام على كل وبعض وغير:

ويمكن تقسيم الموضوع إلى شقين:

الأول عن (كل)، و(بعض)، والثاني عن (غير) .

الأول – عن (كل)، و(بعض):

وقع خلاف بين نحاتنا في جواز دخول الألف واللام على (كل)، و(بعض)، كالآتي:

القول الأول – المنع، وهو رأى سيبويه، وجمهور النحاة واللغويين كالأصمعي، وأبي حاتم السجستاني، وابن ولّاد، والزجاجي، وابن خالويه، والأعلم الشنتمري، والمعري، والراغب الأصفهاني، والسخاوي، وأبي حيان، والسمين الحلبي، والفيروزآبادي، وخالد الأزهري، والسيوطي، أنه لا يصح دخول (أل) التي للتعريف على كل وبعض، لأنهما مَعْرِفة بغير الألف واللام، وحجتُهم في ذلك أنَّ هذين اللفظين مَعْرِفَتانِ بالإضافة، وأنها لم تأت في القرآن الكريم ولا في أشعار العرب المتقدمين إلا مَعْرفتين، ولهذا لم تدخلها الألف واللام[141] .

القول الثاني – الجواز، وهو رأي الكثير كملك النحاة، والأخفش، وأبي علي الفارسي، وابن درستويه، وابن السِّيد البطليوسي، والمعري، وابن الشجري، والباقولي، والنووي، والخُضري،والجوهري،وابن منظور، وعباس حسن، وعبد اللطيف الشويرف ، ووافق عليها أكثر أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة[142].

---

140 – ينظر: الأمالي الشجرية 370/2 (بتصرف يسير) .

141 – ينظر: تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي(ت676هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، 502/2 ، واللسان، مادة (بعض)، و(كل)، وحاشية الخضري على ابن عقيل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي69/2، والنحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، 63/3، ومعجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان ببيروت، ط 2 ، 1985 م، ص 222 ، وتصحيحات لغوية، عبد اللطيف الشويرف، الدار العربية للكتاب، طبعة 1997 م، ص 82 – 84، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1415هـ ، 1995 م، لخالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، ط 3، 1431هـ ، 2010 م، ص 65 – 67.

142 – ينظر: تهذيب الأسماء واللغات 502/2 ، واللسان، مادة (بعض)، و(كل)، حاشية الخضري على ابن عقيل 69/2، والنحو الوافي 63/3، ومعجم الأخطاء الشائعة، ص 222 ، وتصحيحات لغوية، ص 82 – 84 ، والقرارات النحوية والصرفية ، ص 67 – 68.

وحُجتُهم في ذلك ما سُمع مِن قول المرقش الأصغر:

شَهِدْتُ به عن غارةٍ مُسْبَطِرَّةٍ يُطاعِنُ بعضَ القومِ والبعضُ طَوَّحُوا[143]

فأدخل (أل) على بعض .

وقول سحيم عبد بني الحسحاس:

رأيتُ الغنيَّ والفقيرَ كليهما إلى الموتِ يأتي الموتُ للكلِّ مَعْمِدَا[144]

فأدخل (أل) على (كل) .

وقال مجنون بني عامر:

لا تُنكرِ البعضَ من دَيني فتَجحدَهُ ولا تُحدِّثني أنْ سوفَ تَقْضِينِي[145]

فهذه شواهد تدل على جواز دخول (أل) على (بعض)، و(كل)، وكفي بها دليلاً على جواز دخول (أل) على (بعض)، و(كل) .

الثاني – دخول الألف واللام على (غير) :

وقع خلاف بين نحاتنا في جواز دخول الألف واللام على (غير)، كالآتي:

القول الأول – منع التعريف مطلقًا، وهو رأى الجمهور كالمبرد، وأبي علي الفارسي، وابن هشام، والأشموني، وخالد الأزهري، والسيوطي، وحجتُهم أنه لا يصح دخول (أل) التي للتعريف على (غير)، لأنَّ المقصود من إدخال (أل) على النكرة تخصِيصُها بشيء معين، كما أنها لم تتعرَّف بالإضافة، فلم يكن لإدخال (أل) عليها من فائدة، ولأنها مُوغِلٌ في الإبهام ولا تُخرجه (أل) من شدة إبهامه، وأنَّ (غير) لا تدخل على (أل) إلا في كلام المُوَلَّدِين [146] .

القول الثاني – جواز التعريف مطلقًا، وهو رأي ملك النحاة، والنووي، والجوهري، والصبان، وابن منظور، والفيومي، وابن الحنبلي، والشهاب الخفاجي، وعبد اللطيف الشويرف، وحجتهم أنَّ القياس لا يَمنعه، وأنَّ (أل) الداخلة على (غير) ليست (أل) التعريف، بل هي المعاقبة للإضافة، نحو قوله تعالى: (فإنَّ الجنة هي المأوى)(سورة النازعات: 41)، أي: مأواه؛ لأنها لمَّا شابهتِ المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أنْ يَدخلَها ما يُعاقب الإضافة وهو الألف واللام [147] .

القول الثالث – جواز دخول الألف واللام إذا وقعتْ بين ضدين : "أنها تتعرَّفُ بقرينة، وهذه القرينة هي دلالتها على مغايرة خاصة، وإلاَّ لم تتعرَّفْ، وأكثر ما تكون المغايرة الخاصة إذا وقعتْ (غير) بين

143 – البيت في جمهرة أشعار العرب، ص 442، والمفضليات، ص 234 ، ومعنى المسبطرة: الممتدة . ينظر: القرارات النحوية والتصريفية، ص 68 .

144 – ينظر: ديوانه، ص 41، ورسالة الغفران، ص 457 ، وشرح درة الغواص، للشهاب الخفاجي، مطبعة الجوائب في قسطنطينة، ط 1، 1299هـ ، ص 70، والقرارات النحوية والتصريفية، ص 68 .

145 – ينظر: شرح درة الغواص، ص 70 ، والقرارات النحوية والتصريفية، ص 69 .

146 – ينظر: المقتضب 288/4، 289، والمغني 210، وتفسير البحر المحيط148/1، وهمع الهوامع 269/4، ومعجم الأخطاء الشائعة، ص 190، وتصحيحات لغوية، ص 773، والقرارات النحوية والتصريفية، ص171 .

147 – ينظر: ارتشاف الضرب 503/2، ولسان العرب، مادة (غير)، وتصحيحات لغوية، ص 77، والقرارات النحوية والتصريفية، ص 172 ، 175 .

متضادين، كقولهم: هذه الحركة غير السكون، ورأيت الصعب غير الهيِّن، وهو ما عبّر عنه بعضهم: بأنْ يُرادَ من (غير) كمال المغايرة، فإذا اشتهر شخص بصفة معينة، وأُريد ثبوت ضدها لشخص آخرَ فقد تعينت، كأنْ تقول: فلان غير فلان"[148] .

وقال بهذا القول: ابن السراج، والسيرافي، وابن خالويه، والزمخشري، وأبو البقاء العُكْبَري، وابن يعيش، وابن مالك، وغيرهم[149] .

وقد أشار الصبان إلى هذا القول وبقية الأقوال فقال: "... في (غير) ثلاثةُ أقوال: قيل لا تتعرَّف مطلقًا، وقيل تتعرَّف مطلقًا، وقيل تتعرَّف إذا وقعت بين ضدين كما في (صراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضالِّين)"[150] .

وهذا القول هو ما وافق عليه أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وذكروا – أيضًا – إذا كانت (أل) تقع في الكلام معاقبة للإضافة، فإنه يجوز دخول (أل) على (غير) فتفيدها التعريف في مثل الحالة التي تعرَّفتْ فيها بالإضافة إذا قامت قرينة على التعيين [151] .

المسألة الثالثة عشرة – (سوى هل تكون بمعنى غير) ؟

المستثنى بـ (سوى) بلغاتها كالمستثنى بـ (غير) في وجوب الخفض، وقد قع الخلاف في (سوى) هل تكون بمعنى (غير)على أقوال:

1- (سوى) كـ (غير) معنى وإعرابًا، وأنّ (سوى) استعملتها العرب استثناء، وهي في ذلك منصوبة على الظرف، بدلالة أن النصب يظهر فيها إذا مُدَّتْ؛ فإذا قلتَ أتاني القومُ سواءَكَ فكأنك قلتَ مكانَكَ، وهو اختيار أبي القاسم الزجاجي وابن مالك، والجواليقي، وابن الشجري[152]، وإليه أشار الناظم بقوله:

ولِسِوى سُوى سَوَاءٍ اجْعَلَا على الأصح ما لغيرٍ جُعِلاَ

وتقدير الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل، لا يخرجها عن أنْ تكون بمعنى غير، وفيها لغات: إذا فتحت مدّت لا غير، وإذا ضمت قصرت لا غير، وإذا كسرت جاز المد والقصر أكثر[153] .

وإدخال الجارّ عليها في قول الأعشى:[154]

وما قصدت مِن أهلها لسوائكا

2- أنها لا تأتي إلاَّ ظرف مكان، وهو بمعنى (وسط) وأنَّ استعمالها اسماً متصرفاً بوجوه الإعراب بمعنى (غير) خطأ، بدليل وصل الموصول بها كـ: (جاء الذي سِوَاكَ)، فليست هنا بمعنى غير؛ لأنَّ

148 – ينظر: القرارات النحوية والتصريفية، ص 172 .

149 – ينظر: القرارات النحوية والتصريفية، ص 172 .

150 – حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، 155/2 .

151 – ينظر: القرارات النحوية والتصريفية ، ص172 – 173 ، ومعجم الأخطاء الشائعة، ص 190 – 191، وتصحيحات لغوية، ص 77 .

152 – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 295/1 ، وأمالي ابن الشجري 366/2 ، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك 321/1 ، ومغني اللبيب 141/1.

153 – ينظر: أمالي ابن الشجري 366/2 ، وخزانة الأدب 452/1 .

154 – ينظر: أمالي ابن الشجري 366/2 .

(غيرًا) لا تدخل هاهنا إلا والضمير قبلها، يقولون: (جاء الذي هو غيرك) فلما وصلوا (سوى) بغير ضمير ادعى أنها ظرف، والتقدير: جاء الذي استقر مكانك، وهو اختيار سيبويه، والفراء، والأخفش، والجمهور، وملك النحاة، وقالوا: لا تخرج عن النصب على الظرفية إلاَّ في الشعر خاصة وهو شاذ، وإذا خَرَجَتْ عن الظرفية كانت بمعنى غير[155]، كقوله شهل – بالشين المعجمة – بن سنان:

ولم يَبْقَ سِوَى العُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كما دَانُوا

وقال الأعشى:

وما قصدت من أهلها لسوائكا

تجانف عن جَوِّ اليمامة ناقتي وما عَدَلْتُ عن أهلِها لسوائكا

وقال أبو الطيب المتنبي:

أرض لها شرف سواها مثلها لو كان مثلك في سواها يوجد

فرَفَعَ سوى الأولى بالابتداء وخفض الثانية بفي، فأخرجهما من الظرفية[156].

3– تستعمل اسمًا وظرفًا، وللتصرف فيها رفعًا ونصبًا وجرًا، ولخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء، فيُجيزون في السعة: (أتاني سواك)، وهو اختيار الكوفيين،ولدخول حرف الخفض عليها[157]

4– تُستعمل ظرفًا غالبًا وك (غير) قليلاً، وهو اختيار الرُّمَّاني، وأبي البقاء العُكْبَري[158] .

* إعراب (بُعرانًا) في بيت المتنبي :

قال أبو الطيب المتنبي:

لو استطعتُ رَكِبْتُ الناسَ كلَّهُمُ إلى سعيدِ بنِ عبدِ الله بُعْرانًا[159]

اختُلف في إعراب (بُعرانًا) من قول المتنبي، وذلك على النحو الآتي:

أعربها ملك النحاة مفعولاً به ثانيًا، على تضمين (رَكِبْتُ) معنى (جَعَلْتُ)[160] .

وأعربها ابن بري منصوبة على الحال، وهو مؤول بمشتق، أي: مركوبين ونحوُهُ، وذكر أنَّ (الركوب) لم يأتِ بمعنى (الجعل) في كلام العرب، وأنَّ الحال فضلة يصح الاستغناء عنها، وأمَّا المفعول الثاني لجعل التي بمعنى (صَيَّر) فإنه لا يصح إسقاطه مثل: جعلتُ الطينَ خَزَفًا [161] .

* إعراب (مَعِيشَتَها) في قوله تعالى:(وكم أهلكنا من قريةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها) :

في إعراب هه الآية عدة أقوال:

---

155 – ومعنى دناهم بكسر الدل – جازيناهم: ينظر: الكتاب 31/1 – 32 ، والإنصاف في مسائل الخلاف 294/1 ، والمساعد 594/1 ، ومغني اللبيب 141/1 ، وخزانة الأدب 452/1 .

156 – ينظر: خزانة الأدب 452/1 .

157 – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 294/1، وشرح الرضي على الكافية ابن الحاجب (تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب) 188/2 .

158 – ينظر: مغني اللبيب 141/1 ، وارتشاف الضرَب 1547/3، وشرح التصريح على التوضيح 560/1 .

159 – من البحر البسيط . ينظر: ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الواحدي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ص 273، وديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، دار المعرفة ببيروت،224/4 .

160 – ينظر: ملك النحاة، ص 124 – 126 .

161 – ينظر: ملك النحاة، ص 124 – 126 ، وآراء ابن بري النحوية 368/1 .

1- نصبُ (مَعِيشتَها) على التمييز، وهو مذهب أهل الكوفة خصوصًا، لأنهم لا يشترطون أنْ يكون التمييز نكرة [162] .

النصب على نزع الخافض، وهو قول جمهور النحويين[163] .

تضمين (بَطِرَ) معنى فِعْلٍ مُتعدٍّ كـ (كَرِهَ) أو (خَسِرَ) أو نحوهما، وهو مذهب ملك النحاة[164].

إعراب (مَعيشتَها) منصوبةً على التشبيه بالمفعول به، وهو قول الكسائي[165] .

أنْ تكون منصوبة على الظرف، إما بنفسها، كقولك: زيدٌ ظني مقيم[166] ،أو بتقدير حذف الزمان المضاف، أصلُهُ: بَطِرَتْ أيام معيشتِها، كخُفُوقِ النَّجْمِ، ومَقْدَمِ الحاجِّ[167] .

ولعل أجود الأقوال ما ذهب إليه جمهور النحاة مِن أنَّ (مَعِيشتَها) منصوبة على نزع الخافض، أي على إسقاط حرف الجر .

162 – ينظر: ملك النحاة، ص 125 .

163 – ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 150/4، وإعراب القرآن للنحاس 240/3، والكشاف 174/3، والتبيان 1032/2، وتفسير البحر المحيط 316/8 .

164 – ينظر: ملك النحاة، ص 125 ، والكشاف 174/3 ، والتبيان 1023/2 ، وتفسير البحر المحيط 316/8 .

165 – ينظر: ارتشاف الضرب 194/2، وتفسر البحرالمحيط 316/8 .

166 – ينظر: الكشاف 174/3 .

167 – ينظر: الكشاف 174/3 ، وتفسير البحر المحيط 316/8 .

* خاتمة البحث:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدًا لله رب العالمين بجميع محامده كلِّها على جميع نعمه علينا وعلى جميع خلقه، حمدًا يوافي نِّعَمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم، وبعد:

فقد مَرَّتِ الأوقات الطيبة مع عالمنا النحوي: (ملك النحو) أبي نزار الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار البغدادي، يُسعدني أنْ أَعْرِضَ في خاتمة هذه الدراسة، أبرز النتائج التي تم التو صل إليها، ومنها:

– (ملك النحو) وهو مَن لَقَّب نفسه بـ (ملك النحاة)، هو أبو نزار الحسن بن صافي بن عبد الله أبو نزار البغدادي: شخصية نحوية قوية لها رأيها وانفرادها واستقلاليتها، وإنْ كان الكثير مِن آرائه قد خالف به النحاة أو لغة العرب .

– قلة آرائه في كتب النحو لأنَّ كتبه مفقودة، فجميع مؤلفاته التي عدّدتْها كتبُ التراجم مازالتْ مفقودة، ولعل الأثر الوحيد الذي انتهى إلينا عشر مسائل في النحو سماها «المسائل العشر المتعبات إلى الحشر» نقلها عنه السخاوي في «سفر السعادة»، وعن السخاوي نقلها السيوطي في «الأشباه والنظائر في النحو»، إضافة إلى أقوال متناثرة هنا وهناك، كتلك الفتوى التي أثبتها ابن الشجري، وكبعض الأقوال التي نقلها ابنُ هشام وغيرُهُ.

– تميز الفكر النحوي في القرن السادس الهجري – والذي ظهرتْ فيه وبرزتِ المدرسة البغدادية بأنه مرحلة فيصلية في النحوي العربي؛ إذ إنَّ ما سبق ذلك من آراء نحوية كانت تقوم في الأغلب على تبنِّي المذهب الكوفي أو البصري، أو التعصب له، وأمَّا الآراء النحوية في هذا القرن فكانت تقوم على الانتقاء العقلاني المبني على الأدلة والبراهين، فساهم ذلك في القضاء على التعصب المذهبي النحوي، الذي ساد بين الكثير من متقدمي النحو، وكانت الكثير من الآراء النحوية مبنية على ذلك التعصب.

– ظهر – واضحًا – تعرض ملك النحاة لسيبويه، الأمر الذي جعل عددًا من العلماء يدافع عن سيبويه، ويُبيّن سوء فهم ملك النحاة لرأي سيبويه، فانبرى للرد والدفاع: ابن بري، والسخاوي، وغيرُهم .

وفي الختام نسأل الله أنْ يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأنْ يوفقنا جميعًا لِمَا يحبه ويرضاه، وأنْ يغفر لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين الأحياء منهم والميتين، وسبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

– قائمة المصادر والمراجع:

– آراء ابن بري التصريفية جمعًا ودراسة، د. فرَّاج بن ناصر بن محمد الحمد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمادة البحث العلمي، ط 1، 1427هـ، 2006م .

– آراء ابن بري النحوية، د. فرَّاج بن ناصر بن محمد الحمد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمادة البحث العلمي، ط 1، 1429هـ، 2008م .

– ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، والدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1 ، 1418هـ ، 1998 م .

– الأُزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملُّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط 1 ، 1981 م .

– الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 1422هـ ، 2001 م .

– الأعلام، لخير الدين الزِّركْلي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4 ، 1979 م .

– أمالي ابن الحاجب، لعمرو بن عثمان بن الحاجب، تحقيق: فخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ط 1، 1989 م .

– أمالي ابن الشجري، لضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1413 هـ ،1991 م .

– إنباه الرواة على أَنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القِفطي (ت624هـ)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط 1، 1406هـ، 1986م .

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن ابن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د ط ، د ت .

– بغية الطلب في تاريخ حلب في تاريخ حلب، لابن العديم (ت660هـ)، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر، دمشق، 1978 م.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2، 1399هـ – 1979م .

– البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ط 1، الكويت، 1407هـ .

– تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق د.عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت.

– تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسين المعروف بابن عساكر(571هـ)،تحقيق: علي شيري، مطبعة دار الفكر، بيروت، 1415هـ .
– التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الشآم للتراث، بيروت، لبنان، د ط ، د ت .
– تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، دار إحياء التراث العربي، د ت .
– تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1 ، 1986 م .
– تصحيحات لغوية، لعبد اللطيف الشويرف، الدار العربية للكتاب، طبعة 1997م .
– تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، والدكتور أحمد النجولي الجمل، وقرّظه الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1422،1هـ، 2001م .
– تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي(ت676هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا .
– تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر، عبد القادر بدران(معاصر)، طبعة دمشق،1349 هـ – 1351هـ .
– الجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1983 م .
– حاشية الخضري على ابن عقيل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
– خريدة القصر وجريدة العصر، للعماد الأصفهاني(ت597هـ)، حققه وشرحه: محمد بهجة الأثري، المجمع العلمي العراقي، 1375هـ، 1955م .
– الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، د ط ، د ت .
– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور جاد مخلوف جاد، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، قدّم له وقرّظه: الدكتور أحمد محمد صيرة، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط 1، 1414هـ، 1994م .
– دمية القصر وعصر أهل العصر لأبي الحسن الباخرزي(ت467هـ)، تحقيق: د. سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، 1971 م.
– ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الواحدي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة .
– ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، دار المعرفة ببيروت .

– سفر السعادة وسفير الإفادة، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي(ت643هـ)، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: الدكتور محمد أحمد الدالي، وقدم له: الدكتور شاكر الفحام، دار صادر، بيروت، ط 21415هـ، 1995م .

– شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط 1، 1410هـ، 1990 م .

– شرح درة الغواص، للشهاب الخفاجي، مطبعة الجوائب في قسطنطينة، ط 1، 1299هـ .

– شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب .

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث بالقاهرة، ط 20، 1400هـ، 1980م .

– شرح المفصل، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1422هـ ، 2001 م .

– طبقات الشافعية، لأبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة،(ت851هـ)،تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط 1407هـ .

– القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1415هـ /1995م، تأليف خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، ط 3، 1431هـ – 2010 .

– الكتاب، لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت .

– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، لأبي القاسم جار الله محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار الفكر، د ط ، د ت .

– كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد الفلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، 1405 هـ، 1985م .

– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، الرومي الحنفي الشهير بالملاً كاتب الجلبي والمعروف بحاجي خليفة(ت1017هـ – 1067م)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413هـ – 1992م .

– لسان العرب، لمحمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، د ط ، د ت .

– مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، لأبي محمد بن عبد الله بن أسعد اليافعي (ت768هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط 2، 1390هـ، 1970م .

– المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط 1، 1405 هـ ، 1985 م .

– المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة بيروت

– معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي، تحقيق: د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1408هـ ، 1988م .
– معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ت
– معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج: أبي إسحاق إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط 1، 1408هـ ، 1988 م .
– معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان ببيروت، ط 2 ، 1985 م .
– معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 1411 هـ – 1991م .
– معجم الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط 3، 1429هـ، 2008م .
– معجم المؤلفين في تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 4 شعبان 1376هـ – 6 آذار، 1975م (من المقدمة).
– المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1405، 1985م .
– المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تحقيق: حسن حمد، ومراجعة: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 1999 .
– ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد ابن بري عليها،لحنا جميل حداد، 1402هـ، 1982 م
– النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن تغري بردي (ت847هـ)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر،1963م .
– النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر.
– هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، المجلد الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د ط، 1413هـ ، 1992م .
– همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط 1 ، 1327 هـ .
– الوافي بالوَفَيَات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت764هـ)، تحقيق: هلموت رتير، ط 2 ، 1961 م.
– وفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر(ت681 هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977م .